الأمم المتحدة

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٤١٤ (استئناف ١)**

الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد زلنكو
	أيرلندا	السيد كوين
	بنغلاديش	السيد رحمن
	تونس	السيد مجدوب
	سنغافورة	السيد جاياكومار
	الصين	السيد تانغ جاشين
	فرنسا	السيد فيدرين
	كولومبيا	السيد فرنانديز دي سوتو
	مالي	السيد سيديبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد سترو
	موريشيوس	السيد غايان
	النرويج	السيد بيترسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

01-63540 (A)
0163540

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت لتوي رسالة من ممثل تركيا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة شغل السيد جيم (تركيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو نائب رئيس وزراء ووزير خارجية بلجيكا، السيد لويس ميشيل. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميشيل (تكلم بالفرنسية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوربي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي –إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية. ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن وعلى الأخص إلى رئاسته لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة في وقت تجري فيه تطورات هامة في أفغانستان. فقد دخل التحالف الشمالي مزار شريف وكابول. وفي وقت يقوم فيه الممثل الخاص لأفغانستان، السيد الأخضر الإبراهيمي، بإعداد توصياته لمجلس الأمن ويقوم فيه مجلس الأمن بالإعداد لاتخاذ قرار بتأييد الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة والسيد الإبراهيمي في أفغانستان، توفر هذه الجلسة للمجتمع الدولي ككل فرصة إسماع صوته.

في البداية، أود أن أكرر دعم الاتحاد الأوروبي للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص. وسينظر الاتحاد الأوروبي نظرة إيجابية لأي توصية قد يعدها السيد الإبراهيمي، وإننا نحيي ما بذله من جهود حتى الآن. وأود أيضا أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي بذاته يود أن يشارك مشاركة فعالة، تحت إشراف الأمم المتحدة، في السعي للتوصل إلى تسوية سياسية وفيما سيتبعها من إعمار أفغانستان.

ويتفق جميعنا هنا على أن الإرهاب يمثل تحديا حقيقيا للعالم أجمع. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي في مناسبات عدة عن تضامنه التام مع الشعب الأمريكي وحكومته. وجعل من مكافحة شرور الإرهاب أولويته الرئيسية. ولدينا اقتناع بأن هذا القتال يتطلب تحالفا دوليا على أوسع نطاق ممكن برعاية الأمم المتحدة. فهذه المنظمة تظل أنسب محفل لتنشيط وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. ومجلس الأمن بعقده مناقشات وزارية بالأمس واعتماده قرارا يكون قد أبرز هذا الواقع من جديد، وهو ما أرحب به. إن التهديد الذي نواجهه اليوم تهديد عالمي، والتعاون بين جميع الثقافات والديانات والمجتمعات يجب أن يكون بالتالي عالميا. مكافحة الإرهاب ليست موجهة ضد العالم الإسلامي. ونحن نحترم التقاليد والقيم الإسلامية التي جاء بها الإسلام إلى العالم.

والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا كاملا العمليات العسكرية المحددة الهدف التي بدأت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، فهي مشروعة وتتفق وأحكام الميثاق وقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١).

لقد ذكر رؤساء دولنا وحكوماتنا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أن الهدف الآن وفي المستقبل سيظل القضاء

على منظمة القاعدة الإرهابية التي كانت بلا شك وراء الاعتداءات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر. ولم يسلم نظام الطالبان قادها بل واصل على العكس من ذلك إيواءهم. وواضح أن هدف هذه الحملة العسكرية في أفغانستان ليس السكان المدنيين. فنحن نرى أن هؤلاء السكان المدنيين، الذين كانوا بالفعل ضحايا أزمة إنسانية خطيرة وعانوا من نظام الطالبان القمعي منذ زمن طويل، يجب تجنيبهم بقدر الإمكان عواقب العمليات العسكرية.

وببساطة شديدة، الحالة الإنسانية في أفغانستان مقلقة ومستمرة في التردي. ونحن نعرف أن هذه الأزمة سوف تزداد سوءا مع مقدم الشتاء. ويتعين أن يُستغل تطور الحالة في الميدان للإسراع بتحسين تقديم المساعدة الإنسانية والمبادرة بإعانة اللاجئين والمشردين.

وتظل المعونة الإنسانية الطارئة أولوية مطلقة للاتحاد الذي تعهد بالإسراع بتقديم معونة تصل إلى أكثر من ٣٢٠ مليون يورو. كما أننا نشدد على أهمية الإفراج عن الأموال التي تعهد بها المجتمع الدولي.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم الجهود التي تبذلها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وكل المنظمات الإنسانية المعنية بالبحث عن حلول عملية ومرنة تتكيف والاحتياجات. كما أنه يناشد بلدان المنطقة أن تيسر بكل السبل الممكنة العمليات الإنسانية الرامية إلى استيعاب تدفقات جديدة من اللاجئين الأفغان. ووفق ما استطعت رؤيته خلال رحلتي إلى المنطقة فإن البلدان المجاورة تعاني أيضا من عواقب الأزمة في أفغانستان. ولذا فإن الاتحاد يطالب المجتمع الدولي بأن يهب لنجدة هذه البلدان.

في هذه اللحظات الحرجة بالنسبة لمستقبل الاستقرار في أفغانستان، والاستقرار الإقليمي، يعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد الموقف الذي تبناه منذ البداية. وهو أنه لن يحل سلام واستقرار في هذا البلد ما لم تقم فيه حكومة ديمقراطية عريضة القاعدة تضم كل الفئات العرقية. وسيتعين على تلك الحكومة أن تتمسك بمبادئ حقوق الإنسان المقبولة عموما وبسيادة القانون.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن على الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام القيام بدور محوري في مساعدة الأفغان في مهمتهم الصعبة وهي إقامة حكومة على هذا النحو. ويبدي الاتحاد استعداده لدعم خطط الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية، وهو يصر بشدة على أن يسهم التحالف الشمالي في تلك الجهود بلا تحفظ، خاصة بوضع كابول مؤقتا تحت الوصاية لصالح الشعب الأفغاني برمته. ونحن مقتنعون بأن أي تسوية سياسية في أفغانستان لا بد أن تستند إلى إرادة الأفغان أنفسهم.

ونؤيد من قلوبنا ما تبذله الأمم المتحدة وما سوف تبذله من جهود لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. غير أنه ما من أحد يقلل من قيمة الصعوبات التي لا يزال يتعين التغلب عليها. فانعدام اليقين المحيط بطول الحملة العسكرية وعواقبها إنما يعني أنه سيتعين أن تديرها الأمم المتحدة بالكامل إلى حد ما. ولا مناص من مراعاة ذلك في أي رؤية استراتيجية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية إدراج بُعد لحقوق الإنسان في أي تسوية تتعلق بأفغانستان. ففي ظل نظام الطالبان حدثت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ولمبادئ القانون الدولي. وقد أدنا بوجه خاص المعاملة التمييزية وغير المقبولة للنساء اللائي تنتهك أهم حقوقهن بطريقة منهجية ومنتظمة.

ويشكل الوضع بعد فض الصراع تحديا هائلا. فأفغانستان أحد أشد البلدان فقرا في العالم أجمع. ودام هذا

الوضع خلال ٢٠ عاما من الغزو والحرب الأهلية والكوارث الطبيعية. واجتاحها الجفاف لأكثر من أربعة أعوام حتى الآن. وما أن ننجح في إقامة حكومة مستقرة وشرعية ونيابية ممثلة لكل السكان سيكون على المجتمع الدولي أن يشرع في تنفيذ برنامج لتعمير البلد. وهذا هو السبب في أن الاتحاد يعتبر أن من المهم جدا البدء فورا بخطة للتعمير الاقتصادي والمؤسسي لأفغانستان. ومن الضروري أن تستند العملية السياسية إلى عون اقتصادي. وسوف تساعد التنمية الزراعية في التغلب على زراعة حشيشة الأفيون والاتجار بالمخدرات. وسوف ييسر تنفيذ خطة لإزالة الألغام، تقديم المعونة وعودة اللاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم.

التحدي الذي أمامنا الآن كبير ومتعدد الأبعاد. ويتوقف النجاح في مواجهته، بقدر كبير، على قدرتنا على مراعاة البعد الإقليمي. واضح أن استقرار أفغانستان يزيد الاستقرار الإقليمي. ومن ناحية أخرى فإن إيجاد حل دائم في أفغانستان يفترض أن تؤخذ المصالح المشروعة للبلدان المجاورة في الحسبان. ومن الأمور الحيوية اشتراك البلدان المجاورة على نحو وثيق في جهود الأمم المتحدة وأداء دور بناء فيها. وتتيسر هذه الجهود أيضا بالتنسيق بين بلدان المنطقة نفسها. ويعتزم الاتحاد توثيق علاقاته مع جيران أفغانستان ويرجو أن يسهم من خلال مبادراته في تعزيز عملية الاستقرار الإقليمي التي تقودها الأمم المتحدة.

إن الهدف من عملنا هو مساعدة الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود لمساعدة أبناء شعب أفغانستان على أن يعين بعضهم بعضا. ومن الضروري أن يشارك المجتمع الدولي في هذه الجهود. وواضح أنه سيكون هناك دور للبلدان المجاورة ولمنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد. أما عن الاتحاد الأوروبي فبوسع المجلس أن يعتمد على دعمه النشط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي وزير خارجية هولندا. أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد يوزياس ي. فان آرتسن، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فان آرتسن (هولندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد هولندا تأييدا تاما بيان بلجيكا التي تتولى حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي. ولذا سأقتصر على ثلاث قضايا محددة ولكن مترابطة – الاعتبارات السياسية والأمن والتعمير – لتوكيد إلحاحيتها.

الأولى، الاعتبارات السياسية. فبينما تتواصل الحملة العسكرية نجد أن الواقع الميداني في أفغانستان يتغير بسرعة. ولهذا عواقبه المباشرة على الثقل السياسي الواقع على كل شريحة سكانية أفغانية في المفاوضات بشأن الحكومة المقبلة. فمن الأمور الملحة أن يبدأ السفير الإبراهيمي بتجميع الأطراف معا، كجزء من الوفاء بالمقترحات الشاملة التي عرضها صباح هذا اليوم. وينبغي تأسيس هيكل سياسي جديد يقوم على ملكية الأفغان ولا يفرض عليهم من الخارج. ومن الضروري اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي بصفتها حفازة وناصحة – لا حاكمة. ونرى أن مجلس الأمن يجب أن يشجع في قراره السفير الإبراهيمي على العمل بسرعة.

وثانيا، فيما يتعلق بالأمن، ينبغي ألا يؤدي نجاح الحملة العسكرية ضد الإرهاب إلى سيطرة طرف أو فصيلة بعينها. وعلى نحو أدق، فالاستيلاء على المدن يجب ألا يحدد وحده نتيجة العملية السياسية. ويجب أن يمكن قرار مجلس الأمن من اتخاذ إجراء عاجل يضمن بعض الوجود الدولي، ومن الأفضل تواجد الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن في المدن التي تغيرت السيطرة عليها في الأيام القليلة الماضية. وبعد ذلك بفترة قصيرة، سيكون من الضروري إجراء

ترتيبات عسكرية انتقالية لتهيئة بيئة آمنة. ولهذا، من المهم أن يقرر مجلس الأمن في قراره خيارات ممكنة وقابلة للتنفيذ.

ونقطتي الثالثة تعنى بالتعمير. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون رائدة في تنسيق وتنظيم التعمير وإعادة التأهيل. ويجب أن تنفذ دون تأخير مشاريع عاجلة الأثر في مجالات التغذية والإسكان وإمدادات المياه دعما للانتعاش الاقتصادي.

ولا داع لإقامة قنوات أو هياكل جديدة لتقديم العون الدولي. ففريق دعم أفغانستان يمكنه أن يواصل العمل كبرنامج للتنسيق بين المانحين الذين يدعمون الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تنسق لعقد مؤتمرا للمانحين الإنسانيين. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤكد في قراره دور الأمم المتحدة وفريق دعم أفغانستان.

وأوافق تماما على فكرة السفير لافروف، وهي أن أفغانستان ليست حكرا على مجموعة ''الستة زائدا اثنين''. ولكي تنجح جهود الأمم المتحدة، من المهم ألا تظل جميع الدول الأعضاء مشاركة فحسب، بل وأن تضطلع البلدان التي تقدم الجزء الأكبر من الموارد بالمشاركة أيضا في عملية رسم السياسات. ويجب أن يظهر مستوى التزامها في إنشاء مجموعة للأصدقاء، مثلا، تدعم أعمال الأمين العام في أفغانستان.

وختاما، أعرب عن امتناني للسفير الإبراهيمي لإحاطته الإعلامية هذا الصباح، وهو يستحق تأييدنا الكامل. ولا بد أن يوفر له قرار مجلس الأمن الأدوات الصحيحة لكي يتصرف بسرعة. وهذه الأدوات هي: أولا، التشجيع على جمع الأطراف معا بسرعة؛ وثانيا، بعض الوجود الدولي في المدن في الأجل القصير جدا؛ وثالثا، قرار سريع حول خيارات يمكن تنفيذها وتحقيقها فيما يتعلق بترتيبات الأمن؛ ورابعا، عمل فوري في مجال التعمير المبكر وخيار واضح لصالح فريق دعم أفغانستان.

وبهذه الطريقة، يكون المجلس قد وضع استراتيجية متماسكة تسمح للأمم المتحدة بالتحرك قدما.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتحدث التالي وزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا. وأتقدم بالترحيب الحار للأونرابل فيل غوف. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوف (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، يا سيادة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة. وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للأمين العام لملاحظاته الاستهلالية هذا الصباح، وللسيد الإبراهيمي، ممثله الخاص، للإحاطة الإعلامية التي أدلى بها صباح اليوم أيضا. وتقع على عاتقه مسؤولية ضخمة، وهو يستحق كل تأييد يمكن للمجلس أن يقدمه له.

إن انسحاب قوات طالبان من كابول أثناء الـ ٢٤ ساعة الماضية يزيد زيادة كثيرا من إلحاحية الجهود الدولية لمساعدة الشعب الأفغاني على إنشاء حكومة تمثيلية تماما تخضع للمساءلة وتحترم حقوق الإنسان. وقد زودنا السيد الإبراهيمي بإطار واضح يفضي إلى وضع دستور جديد وإنشاء حكومة جديدة في أفغانستان. والتحدي الرئيسي الذي يواجهه هذا المجلس يتمثل في الكيفية التي يمكن بها تلبية احتياجات الأمن داخل أفغانستان بينما تتخذ خطوات لإنشاء حكومة جديدة. ينبغي لنا بطبيعة الحال أن نبذل قصارى جهدنا لإنهاء غياب حكومة شرعية وانعدام القانون والنظام في أفغانستان، التي استشرى فيها الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات. وتقع على عاتقنا كذلك مسؤولية المساعدة على إنهاء دائرة العنف والانتقام، التي منيت بها أفغانستان طيلة أكثر من عقدين الآن. ونشهد مرة أخرى

الصور الفظيعة والمفجعة لعمليات الثأر هذه التي حدثت في الـ ٢٤ ساعة الماضية.

إن للأمم المتحدة دورا رائدا في معالجة المستقبل السياسي لأفغانستان. ولكي تنجح الأمم المتحدة في جهودها، يجب أن تحصل على دعم ثابت من جيران أفغانستان. ولهذا، مما أثلج صدورنا أن استلمنا أمس إعلان وزراء الخارجية وغيرهم من كبار ممثلي مجموعة ''ستة زائد اثنين''. إن دعمهم للدور الجوهري الذي تضطلع به الأمم المتحدة ولجهود الممثل الخاص للأمين العام على جانب عظيم من الأهمية.

وقبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بوقت طويل، كانت هذه الهيئة قد قررت أن الحالة في أفغانستان تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وشمل ذلك فشل طالبان في تلبية مطالب المجلس منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بالامتناع عن توفير الملجأ والتدريب للإرهابيين الدوليين ومنظماتهم. وعندما جرى تجاهل هذه القرارات طيلة ثلاث سنوات وزادت هجمة ١١ أيلول/سبتمبر من مستوى التهديد الذي شكّله الإرهابيون للعالم، كان من الواضح أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة. والائتلاف الدولي، الذي تسهم فيه نيوزيلندا، يشارك - نتيجة للحاجة - في حملة لقمع منظمة القاعدة الإرهابية وحُماتها من طالبان. وانسحاب طالبان من كابول يشير إلى إحراز تقدم هام. إلا أن الطريق ما زال طويلا.

إن كفاحنا لا يستهدف المدنيين. ولا بد أن يتوخى الائتلاف أقصى حيطة لكي يتجنب إصابة المدنيين. فقد وقعت بالفعل خسائر كبيرة في أرواح المدنيين. والآثار التراكمية للصراع الطويل الأمد وللجفاف ولسياسات القمع التي يأخذ بها نظام طالبان تشكل أزمة إنسانية فظيعة في أفغانستان. وباقتراب فصل الشتاء، يتعين علينا أن نقدم مساعدات إلى الملايين المهددين بالجوع والمرض. وفي غياب هذه المساعدة وبدون أن تبذل هذه المنظمة جهدا فعالا، ستتكرر الكوارث الإنسانية التي شهدتها السنوات القليلة الماضية، عندما راح مئات الآلاف ضحية المجاعات والبرد والأمراض التي يمكن الوقاية منها. وهناك علاقة متأصلة بين الأبعاد السياسية والإنسانية للأزمة، ويجب أن تعالج على نحو منسق إذا ما أردنا التوصل إلى حل مستدام وطويل الأجل في أفغانستان.

وفي هذا الأسبوع، كان لي شرف الالتقاء بالممثل الخاص وبالسيد أوشيما، وكيل الأمين العام. وقد أسهمت نيوزيلندا في نداء الأمم المتحدة الموحد وقدمت مساعدة إضافية، بما في ذلك توفير النقل الجوي لتوصيل الإمدادات الإنسانية أثناء فصل الشتاء القادم إلى أفغانستان.

وأعتقد أن حسم الأزمة في أفغانستان أهم تحد تواجهه هذه الهيئة اليوم. والحملة ضد الإرهاب، وضد الاتجار بالمخدرات كذلك، تعتمد اعتمادا كبيرا على استعادة حكومة شرعية في أفغانستان تراعي معايير السلوك الدولي. واستعادة القانون والنظام وحكومة قادرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعبها سيسهم إسهاما ضخما في حسم أزمة اللاجئين، التي تؤثر على الملايين ممن يعيشون وجودا هامشيا في مخيمات اللاجئين. واستعادة حقوق الإنسان في ظل حكومة تمثيلية تخضع للمساءلة على نحو كامل سيتم القضاء على القمع الذي عانى منه الأفغان فترة أطول مما ينبغي.

وتحث نيوزيلندا مجلس الأمن على التصرف بحسم بحيث يمكن تحقيق هذه النتائج، وتقدم نيوزيلندا كل ما يمكنها من دعم إلى المجلس في مساعيه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية باكستان. أرحب بحرارة بسعادة السيد عبد الستار؛ وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الستار (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أُعرب لكِ سيدتي الرئيسة وللأعضاء الآخرين في مجلس الأمن عن امتناني لمنحي هذه الفرصة لأدلي ببيان عن الحالة في أفغانستان.

لقد استمعنا هذا الصباح باهتمام واحترام لبيان الأمين العام الذي توخى فيه حدوث تطور في أفغانستان يبعث على الأمل. وإن العملية التي اقترحها السفير الأخضر الإبراهيمي دليل على بعد نظر السيد الإبراهيمي في مشكلة أفغانستان.

وفي اجتماع مجموعة ''الستة زائدا اثنين'' الذي عقد يوم أمس أعربت باكستان عن دعمها التام لسيادة أفغانستان واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وتدعو الحاجة العاجلة إلى تسهيل تشكيل حكومة مؤقتة في أفغانستان نظرا للأخبار التي بدأنا نشاهدها منذ الصباح. ونعرب عن تقديرنا البالغ لمشاركة أعضاء مجلس الأمن عن كثب في الجهود الرامية إلى استعادة السلام إلى أفغانستان. وتتسم هذه الجهود بالمزيد من الأهمية العاجلة لأن الحالة في أفغانستان آخذة في التطور بسرعة أكبر مما كان متوقعا من قبل.

أفغانستان وشعبها جديران بوضع حد لعذابهما. لقد عانت أفغانستان وشعبها منذ ما يزيد على عقدين، من أحداث من صنع الإنسان ومن صنع الطبيعة. ووقعت أفغانستان وشعبها ضحايا للتدخل الأجنبي وحرب ضروس وأطماع قادة عسكريين مولعين بالحرب وهواجس أسامة بن لادن المنافية للمنطق، الذي استغل تقاليد الضيافة الأفغانية لكي ينشر الرعب في أرجاء الكرة الأرضية. وطوال عقود، هلك ما يزيد على مليون أفغاني. ودُمرت البنية التحتية الاقتصادية في بلدهم تدميرا تاما.

لقد أدانت الأمم المتحدة، بحق، الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، والتي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء في نيويورك وواشنطن العاصمة. وانضمت باكستان إلى بقية المجتمع العالمي في الإعراب عن الحزن والتعازي. وترجمنا أيضا أقوالنا إلى أفعال بمشاركتنا في التحالف المقاتل ضد الإرهاب الدولي بغية تقديم مرتكبي تلك الهجمات الإرهابية ومدبريها ومتبنيها إلى العدالة.

وتسببت الأعمال العسكرية عن غير قصد في معاناة الأبرياء في أفغانستان. ونعرب عن الحزن لما أصابهم أيضا. ونعتقد بأن العمل العسكري سينتهي في أقصر وقت ممكن، ونعتقد بأن من شأن تحقيق الأهداف أن يمهد الطريق لإنهاء معاناة الشعب الأفغاني.

وقد طالب الرئيس برفيز مشرف في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة، يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بوضع استراتيجية عسكرية والجمع بينها وبين الاستراتيجيتين السياسية والإنسانية بغية إقرار السلام وتحقيق الاستقرار في أفغانستان وتقديم الإغاثة لشعبها وإعادة إعمار البلد. ودأبت الأمم المتحدة منذ فترة طويلة على تأييد مبدأ أن الحكومة في أفغانستان ينبغي أن تستند إلى قاعدة عريضة، وأن تكون حكومة تمثيلية متعددة الأعراق. وأكدت باكستان على أنه، كي يتسنى تحقيق الاستقرار، فينبغي للحكومة التي ستتولى الحكم بعد مرحلة الطالبان أن تمثل سكان أفغانستان كافة. وينبغي أن تكفل الاستراتيجية السياسية وحدة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، كما ينبغي لعملية تشكيل الحكومة بعد الطالبان أن تنبع من داخل أفغانستان قدر المستطاع، مع اضطلاع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بعملية التيسير الضرورية.

ولكن مبدأ هاما آخر ينبغي مراعاته هو أن الحكومة الجديدة يجب أن تلتزم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن أفغانستان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولمصلحة السلام والاستقرار في المنطقة، ينبغي للحكومة الجديدة أن تقيم علاقات ودية مع جميع جيران أفغانستان وأن تحافظ على تلك العلاقات. ونعرب عن سرورنا لتشاطر مجموعة "الستة زائدا اثنين" ومجلس الأمن تلك الأفكار بصورة تامة.

لقد أبدت الجماعات الأفغانية خلال الشهر الماضي نشاطا أكبر. ودخل التحالف الشمالي في اتفاق مع الملك ظاهر شاه من أجل تشكيل حكومة مؤقتة. وعقدت جمعية السلام والوحدة لأفغانستان، في يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمرا كبيرا حضره ما يزيد على ١ ٥٠٠ من الشخصيات الأفغانية البارزة، بمن فيهم زعماء وقادة للمجاهدين، وزعماء ذوو تأثير على القبائل القوية وشخصيات بارزة من شتى الأقليات العرقية. واعتمد المؤتمر، الذي عقد في بيشاور، قرارا لصالح عملية لويا جيرغا الأفغانية التقليدية، أو الجمعية الكبرى، من أجل تشكيل حكومة سلام ووحدة وطنية. وتوخى المؤتمر أن يقوم الملك ظاهر شاه بدور هام في الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة. وأعرب الملك عن تقديره للمؤتمر الذي أتاح فرصة مفيدة لحوار بين الأفغان يرمي إلى تحقيق الوحدة الوطنية.

وتشهد الحالة العسكرية في أفغانستان تغيرا سريعا. وأعلنت قوات التحالف الشمالي سيطرتها على مناطق كبيرة من البلد وتفيد التقارير بأنها ماضية في طريقها للسيطرة على كابول.

ومن الأهمية الخاصة بمكان في هذه اللحظة أن نبقي تركيزنا منصبا على الأهداف السياسية. والأمل في تشكيل حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق معرض للخطر. ولذلك يتعين علينا أن نحث على التعجيل بالإجراءات السياسية أيضا: بعقد اجتماع للشخصيات الأفغانية البارزة والمتنفذة، في أسرع وقت ممكن، من أجل التوصل إلى ترتيبات مؤقتة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق. وفي هذا الصدد، نؤيد النهج الرباعي الذي اقترحه السفير الإبراهيمي. غير أنه لا بد من مراعاة السرعة واعتبارها ركنا أساسيا. وإن انسحاب طالبان من كابول خلق فراغا سياسيا خطيرا. وما لم تتمكن الأمم المتحدة من اتخاذ قرار سياسي بالإجماع يمثل جميع قطاعات السكان الأفغان، سيستمر الصراع والاضطراب في ذلك البلد التعيس.

وحتى تتمكن هذه الإدارة السياسية المؤقتة من الاضطلاع بالدور المتوقع منها لاستتباب السلام والاستقرار والوحدة، فمن الحيوي أن تنتقل إلى كابول، العاصمة ورمز وحدة الدولة. ويتعين ضمان السلام والأمن في كابول. كما يتعين إنشاء قوة متعددة الجنسيات تتمتع بمساندة التحالف. ولقد تم الإعراب عن مخاوف بشأن وقوع عمليات الأخذ بالثأر وحتى التطهير العرقي في أجزاء من أفغانستان. وتدعو الحاجة إلى منع وقوع كارثة كهذه. وبخلاف ذلك، ستوجه ضربة مميتة لآمال المحافظة على وحدة أفغانستان.

وتعرب باكستان عن أملها في أن يُشفع إقرار السلام في أفغانستان بجهود دولية من أجل تأهيل أفغانستان وإعادة إعمارها. وبهذه الطريقة فقط، يحدونا الأمل نحن في باكستان أن يعود اللاجئون إلى بلدهم.

والحاجة إلى استراتيجية إنسانية إلى جانب الاستراتيجيتين العسكرية والسياسية ملحة. وهذا يقتضي القيام على نحو عاجل، ببذل جهود متضافرة ومتسقة، يؤيدها تمويل سخي، لتلبية احتياجات الأفغان، لا في مخيمات اللاجئين فحسب، بل أيضا داخل أفغانستان. وهذا ينطوي على إيصال المساعدات الإنسانية للناس في أماكن إقامتهم.

وينطوي أيضا على إنشاء مخيمات داخل أفغانستان لتقديم الدعم والمساعدة الطارئة للمشردين داخليا.

ولم يعان بلد، باستثناء أفغانستان ذاهّا، أكثر مما عانت باكستان نتيجة للاضطراب في أفغانستان على مدى العقدين الماضيين. فقد وفرنا المأوى لما يزيد عن ثلاثة ملايين من اللاجئين. وازداد العبء الاقتصادي والاجتماعي الذي تنوء به باكستان بعد عام ١٩٨٩ سوءاً عندما نضبت سُبل المساعدة العالمية المقدمة للإنفاق عليهم حتى أصبحت قطراً. وانخرط اللاجئون في قوة العمل، فأزاحوا الباكستانيين وزادوا من البطالة في بلدنا. ولسنا في وضع يسمح لنا بفتح حدودنا أمام كل من يريدون دخول باكستان بحثاً عن الغذاء والغوث. وللأسف أنه، رغم القيود المفروضة فقد عبر ٠٠٠ ٨٠ لاجئ أفغاني جديد إلى باكستان في غضون الشهرين الماضيين. وسيترتب على فتح الحدود تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة إلى باكستان، مما يوجِد حالة لا طاقة لنا بها. وفي أفغانستان ما يزيد على مليون ونصف من المشردين داخلياً وزهاء ٥ إلى ٧ ملايين من المستضعفين. ومن الضروري لذلك توفير المساعدة للأفغان المحتاجين داخل بلدهم. بيد أن قلوبنا لم تقد من الحجر، وسوف تواصل باكستان بصفة مؤقتة السماح بإسكان الأفغان الضعاف، والمصابين من المدنيين والنساء والأطفال في مخيمات اللاجئين القريبة من خط الحدود في باكستان. كما ستواصل باكستان من جانبها القيام بكل ما في وسعها للتخفيف من الضنك الذي يعانيه الشعب الأفغاني.

ويتعين استمرار الإغاثة الإنسانية بعد عودة السلام إلى ربوع أفغانستان. فلا نجاح لعملية سلام دون دعم متناسب من أجل إعادة بناء وإصلاح هذه الدولة التي أتت الحرب فيها على الأخضر واليابس. لذلك فإن من الأهمية بمكان العمل في نفس الوقت على وضع خطة شاملة للتعمير والإصلاح بعد انتهاء الصراع، يجري تنفيذها بمجرد عودة السلام إلى أفغانستان. ولا مناص من أن يبدأ المجتمع الدولي على الفور في العمل على إعداد هذه الخطة وترتيب الأموال اللازمة لدعمها والإنفاق عليها. ويجب أن تتضمن أي عملية للتعمير في أفغانستان بحد أدنى إصلاح نظم إدارة المياه، وإحياء الزراعة، وإعادة تشييد الهياكل الأساسية، وإعادة بناء المؤسسات، فضلاً عن الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني. وتحقيقاً لهذه الغاية اقترح رئيس باكستان إنشاء ''صندوق استئماني أفغاني'' بإشراف الأمم المتحدة للمساعدة في الإغاثة الإنسانية فضلاً عن المساعدة في الجهود الوطنية للتعمير والإصلاح في أفغانستان.

ولا يجب هذه المرة أن يدير المجتمع الدولي ظهره لأفغانستان. بل يجب أن يبدي الإرادة السياسية والتصميم على إشراك الأفغان في إعادة بناء السلام واقتصاد بلدهم، ومد يد العون لهم في هذا السبيل. وقد خذل المجتمع العالمي الأفغان في الماضي. والعواقب السلبية التي ترتبت على ذلك الإهمال واضحة للعيان. ولا يجب أن نكرر ذلك الخطأ.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أؤكد مجدداً التزام باكستان بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة ومع السيد الإبراهيمي في جهودهما المبذولة لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية في إيطاليا. أرحب بمعالي السيد ريناتو رجييرو ترحيباً حاراً، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رجييرو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): هذه الجلسة لمجلس الأمن جيدة التوقيت وحاسمة، إذ تأتي بعد ساعات من سقوط كابول. وقد أصغيت باهتمام شديد لبيان السيد الإبراهيمي في أعقاب البعثة التي قام بها مؤخراً إلى المنطقة. وسأقصر ملاحظاتي على ثلاثة اعتبارات رئيسية،

هي: أولاً التزام إيطاليا بمكافحة الإرهاب الدولي؛ وثانياً، الأهمية الملحة لإقامة عملية سياسية برعاية الأمم المتحدة، ولا سيما السيد الإبراهيمي، بهدف إنشاء إدارة عريضة القاعدة، متعددة الأعراق ومتوازنة في أفغانستان؛ وثالثا، ولكن بنفس القدر من الإلحاح والأهمية، ضرورة إعداد استراتيجية لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان سواء داخل أفغانستان أو خارجها.

وقد تعهدت إيطاليا بتقديم قوات برية ووحدات بحرية وقوات جوية للائتلاف المناهض للإرهاب الدولي، وتأيد قرار الحكومة في هذا الصدد بتوافق آراء برلماني غير مسبوق، تزيد نسبته عن ٩٠ في المائة من أعضاء البرلمان. وتهدف الأعمال العسكرية الجارية، وهي مشروعة تماماً بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذا الصلة، إلى تقديم مرتكبي الهجمات الإرهابية للعدالة والقضاء على شبكة القاعدة وعلى من يقدمون المساعدة والمأوى للإرهابيين. وترى إيطاليا أنه ينبغي بذل قصارى الجهد للحد من تعرض السكان المدنيين الأفغان لأي معاناة أخرى، حيث كانوا طيلة سنين ضحية أزمة إنسانية زادتها سوءاً سياسات نظام غير ديمقراطي وانعزالي، والحد من فقدان الأرواح البريئة إلى أقصى حد.

وتتفق إيطاليا تماماً مع مبدأ أن تكون حكومة أفغانستان المقبلة تمثيلية، وأن تعبر عن التكوين العريض المتعدد الأعراق للمجتمع الأفغاني. وكما ذكرت رئاسة الاتحاد الأوروبي آنفاً، فإننا نشجع السيد الإبراهيمي ونؤيده في مواصلة جهوده الرامية إلى تشكيل بديل سياسي لنظام طالبان. وينبغي أن يظل مستقبل أفغانستان الديمقراطية في أيدي الأفغان. ومن الأهمية بمكان، في الظروف الراهنة، ضمان حدوث تحسينات في الحالة السريعة التغير في المنطقة بالتوازي مع إحراز تقدم في الحوار بين الأطراف الأفغانية. وتشدد إيطاليا لذلك على ضرورة مساعدة الشعب الأفغاني على أن يبني بصفة عاجلة حلاً سياسياً شاملاً تشترك فيه أيضاً شخصيات من بين المقيمين في المهجر، حلاً يتيح الاستماع لكل عنصر من عناصر المجتمع الأفغاني ويسهم في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

وتساعد إيطاليا الأمم المتحدة أيضاً بالجهود التي تبذلها، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي والمتولية للرئاسة الحالية لمجموعة الـ ٨.

ويجب تهيئة الظروف الملائمة على الفور لمنع حدوث فراغ أمني، وينبغي أن تواكب هذه الظروف التطورات السياسية. فالإطار الأمني المناسب عنصر لا غنى عنه للاستقرار، وأيضاً لتوزيع المساعدة الإنسانية. والواقع أننا نرى ضرورة تكثيف الجهود الإنسانية، وخاصة بالنسبة للمشردين داخلياً. وقد خصصت إيطاليا حتى الآن مبلغاً يتجاوز ٣٠ مليون دولار استجابة لنداءات مختلف المنظمات الإنسانية. وقد زدنا أيضاً العون المقدم للبلدان التي تؤوي أعداداً كبيرة من اللاجئين.

ونحن عاكفون بالاشتراك مع الأمم المتحدة على دراسة أفضل كيفية للمساعدة في التعمير بعد أن يعود السلام إلى هذه المنطقة. ونعتزم أن ننظر على سبيل الأولوية إلى المشاريع السريعة التنفيذ التي تعود بالفائدة على السكان المحليين، ولا سيما في القطاع الزراعي، والمشاريع التي تشجع على استبدال المحاصيل بهدف استئصال وباء المخدرات. ويجب تعبئة أوساط المانحين في إطار استراتيجية واضحة للتدخل، تشمل فترة الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة إعادة التعمير والتأهيل.

وإيطاليا على أهبة الاستعداد للنظر في تقديم الموارد الإضافية المطلوبة لتأمين مستقبل أفضل لشعب أفغانستان الذي طحنته سنوات الحرب الأهلية. ووجود جهد منسق

أمر أساسي في هذا الصدد، لأنه لا يمكن إحلال سلام دائم دون تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة والسلمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية. أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كمال خرازي، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن مجرد اسم أفغانستان يعيد إلى الأذهان ذكريات حية لمأساة لا تبدو لها نهاية، من حروب ومذابح وقمع وتشرد ودمار وفقر ويأس. لقد تُركت أفغانستان زمنا طويلا تتصارع وحدها مع مشاكلها المتعددة. ولطالما حذرنا من أن الحالة في أفغانستان، وسياسات الطالبان بصفة خاصة، تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين، ولكن تحذيراتنا كانت إما تُقابل باستخفاف أو لا تلقى آذانا صاغية. وكانت النتيجة هي أن جيران أفغانستان اضطروا إلى تحمل مضاعفات الحالة في ذلك البلد، ومن بينها تدفق اللاجئين بلا انقطاع، وانعدام الأمن، والاتجار بالمخدرات، وانتشار الأوبئة، وهذا قليل من كثير.

ثم جاءت الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، لتجعل أفغانستان محور انتباه المجتمع الدولي. والتحدي الذي تمثله استعادة الاستقرار في أفغانستان يتطلب الإرادة السياسية والالتزام، إلى جانب اتخاذ إجراءات جماعية حسنة التنسيق. لقد اضطر الأفغان إلى اللجوء للقوة لمقاومة حكم حركة الطالبان التي لا تمت إيديولوجيتها بصلة إلى الإسلام، والتي تناصر الإرهاب والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

وردا على هذه التهديدات الإرهابية، شُرع في تنفيذ عملية عسكرية. ومع ذلك، أجد لزاما عليَّ أن أشير إلى أن العمل العسكري ليس هو الحل. فشعب تلك الأمة البائسة عانى بما فيه الكفاية، ولا يستحق أن يعاني من حرب أخرى. بل يجب أن توفر له بدائل جديدة.

فما هو السبيل إلى ذلك؟ وكيف ينبغي لنا أن نستجيب للتحدي الملح المتمثل في إعادة إحلال السلام والأمن والحياة الطبيعية في أفغانستان؟ وكيف يمكننا أن نساعد الأفغان على التخلص من ظاهرة الطالبان؟ وقد وفر الاجتماع الوزاري الثالث الذي عقدته بالأمس مجموعة ”الستة زائدا اثنين“ فرصة للتأمل في هذه الأسئلة. وقد شاطرت زملائي بعض أفكاري.

ومن الضرورة الحتمية أن نسعى نحو هدف سياسي يتجاوز الاستنفار العسكري، وأن نُعد العدة لنهاية سلمية لعقود من الصراع والحرب وإيواء الإرهاب. والأمم المتحدة لها دور مركزي في هذا المجال. وفي هذا الصدد، تقدر جمهورية إيران الإسلامية الأمين العام على التزامه ودعمه المتواصلين. وعلى نفس المنوال، نرحب بأن الأمين العام أعاد في الوقت المناسب تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي، الدبلوماسي المحنك المطلع على الأوضاع في هذا البلد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد له من جديد التزام حكومة جمهورية إيران الإسلامية بتزويده بكامل دعمها وتعاونها في تنفيذه لولايته.

وفي ضوء التطورات التي استجدت في الأيام القليلة الماضية – تحرير كابول وقندهار ومزار الشريف وطالوقان وهرات والمقاطعات الأخرى في شمال أفغانستان وجنوبها – يكون الوقت قد حان للمضي قدما بسرعة ونشاط بعملية تشكيل حكومة عريضة القاعدة في أفغانستان لتجنب تكرار الأوضاع التي سادت في الماضي.

وفكرة الحكومة العريضة القاعدة ليست بفكرة جديدة. فعلى مدى سنوات من المفاوضات والمداولات بشأن هذا الموضوع في مختلف المحافل، تبلورت مجموعة من

المبادئ التي ينبغي أن تتقيد بها أية حكومة للوحدة الوطنية في أفغانستان. وهذه المبادئ تتضمن، فيما يتعلق بالعمليات الداخلية، الديمقراطية، وسيادة القانون، والخضوع للمساءلة، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وفيما يتصل بالعلاقات الخارجية، يُتوقع من الحكومة التي تأتي بعد نظام الطالبان، أن تكون ملتزمة بالقانون الدولي وبالعلاقات السلمية والودية مع جيرانها؛ وبمنع استخدام أراضيها لمزاولة الأنشطة التخريبية والأنشطة المزعزعة للاستقرار والأنشطة الإرهابية؛ وبحظر إنتاج العقاقير المخدرة وتجارتها والاتجار بها.

وكخطوة أساسية، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا يعدد مبادئ حكومة ما بعد الطالبان، ويحدد شكل تواجد الأمم المتحدة ودورها الراصد أثناء الفترة الانتقالية، ويلتمس تعبئة الموارد المالية والموارد الأخرى اللازمة لعملية إعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية في البلد، وإعادة اللاجئين إلى الوطن، والقضاء على زراعة المخدرات وتهريبها.

وهناك أيضا حاجة عاجلة إلى إعداد ترتيب انتقالي له إطار زمني محدد، للانتقال من مرحلة ما بعد الصراع إلى الحياة الطبيعية. وقد ازدادت هذه الحاجة إلحاحا في ضوء التطورات العسكرية الأخيرة. وينبغي النظر إلى تحرير كابول على أنه ضرورة عسكرية يتعين أن يتبعها فورا إجراء عاجل تتخذه الأمم المتحدة، بالتشاور مع المجموعات الأفغانية، لإنشاء إدارة مؤقتة. وتلك السلطة التي يجب أن تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون معبرة عن التكوين العرقي لأفغانستان، وأن يكون طابعها إداريا بدلا من أن يكون سياسيا.

ونحن نناشد الجبهة المتحدة وكذلك المجموعات الشرعية الأخرى داخل أفغانستان وخارجها، أن تتعاون بنشاط مع السيد الإبراهيمي لإنشاء مثل هذه الإدارة المؤقتة المتعددة الأعراق، التي من شأنها أن تحقق الوحدة الوطنية وتمهد الطريق لحكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق في ذلك البلد.

إن التواجد السياسي للأمم المتحدة ودورها الراصد، يمثلان أحد الشروط الأساسية لنجاح الفترة الانتقالية، لأنه يوفر الضمانات بالتقيد بالمبادئ التي تكفل انتقال السلطة على نحو سليم ووفقا لجدول زمني يتفق عليه، والأهم من ذلك، بناء الثقة بين مختلف المجموعات الأفغانية، وكذلك بناء المؤسسات. وفي الوقت نفسه، فإن التواجد العسكري للأمم المتحدة مطلوب لضمان استقرار السلام والنظام والأمن إلى حين إنشاء الجيش الوطني والشرطة الوطنية. وهذا لا يقتضي بالضرورة نشر قوة عسكرية دولية على نطاق واسع.

وفضلا عن إصدار القرارات، فإن مجلس الأمن مطالب بالإشراف على الحالة هناك. وينبغي له أن يستعرض الوضع ويرصده ويتأكد مما إذا كانت الأطراف تتقيد بالتزاماتها. ومع ذلك، علينا أن نحرص على أن نقصر مهمتنا على تحديد المبادئ العامة والإطار العام، وألا نتخذ قرارا بشأن من الذي ينبغي أن يحكم البلد. فهذا القرار يخص الأمة الأفغانية وحدها. ويجب أن تتاح الفرصة لجميع أبناء أفغانستان داخل البلد وخارجه، للمشاركة في عملية بناء الدولة، والتمتع بحق الترشيح للمناصب العامة. وعلاوة على ذلك، يتعين أيضا احترام المبدأ الديمقراطي الذي يقضي بأن يكون ''للشخص الواحد صوت واحد''.

وفضلا عن ذلك، أوضحنا للجبهة المتحدة أن المجتمع الدولي يتوقع منها أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، حينما وأينما تبسط سلطتها على الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة طالبان. ونرحب هنا مرة أخرى بإصدارهم عفوا عاما، وندعوهم إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بجميع المواطنين الأفغان والأجانب. وسيرسي ذلك في الواقع معيارا يستطيع المجتمع

الدولي أن يحكم بموجبه على تطورات الأمور ويقرر موقفه منها.

ومن المؤكد أن الفقر يجعل السلام هشا. وينبغي للمجتمع الدولي، والمؤسسات المالية الدولية بصفة خاصة، المساهمة بشكل كبير في استعادة السلام والحياة الطبيعية لأفغانستان من خلال تعبئة المساعدة من أجل إعادة الإعمار والتنمية. ونحن بحاجة إلى الاستثمار في الوقت الحالي ومن أجل المستقبل. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال جملة أمور من بينها عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة بشأن إعادة إعمار أفغانستان وتنميتها. ويحدونا أمل مخلص واعتقاد راسخ بأن الائتلاف من أجل السلام وإعادة إعمار أفغانستان سيكون أقوى وأوسع نطاقا من الحملة الحالية لمكافحة الإرهاب هناك.

ونشعر بقلق بالغ إزاء توقع حدوث كارثة إنسانية في أفغانستان، فالشتاء يقترب منا، وبعد انقضاء ثلاثة أعوام من الجفاف أصبح الشعب الأفغاني في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتشير التقديرات إلى أن هناك نحو ٦ ملايين نسمة يواجهون خطر المجاعة. بل أن الأحوال أسوأ من ذلك بالنسبة للفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال. ويتعين علينا ألا ندعهم يموتون من الجوع. ولتجنب الأزمة الإنسانية الحالية والأزمة الإنسانية وشيكة الحدوث، لا بد من أن يتم تقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما مناطقها الشمالية، بوتيرة أقوى كثيرا.

وأقول في الختام إنه قد آن الأوان لإعادة أفغانستان إلى شعبها ولتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير. ولا بد لنا من أن نغتنم هذه الفرصة نظرا لأن الفشل سيكون باهظ التكلفة. ولا بد لنا أيضا من أن نثق في حكمه وتطلعات الشعب الأفغاني. فهو يستحق حياة أفضل وأرشد وأكثر ازدهارا وأملا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لأوزبكستان. أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد عبد العزيز كاميلوف؛ وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أتكلم هنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام السيد كوفي عنان والسفير الإبراهيمي على إحاطتيهما المفصلتين حول الحالة في أفغانستان. كما أشكرهما على جهودهما الهائلة فيما يتعلق بقضية أفغانستان برمتها.

إن أوزبكستان جار قريب لأفغانستان، ومن الطبيعي أن وجود سلام مستقر ودائم في ذلك البلد يمثل مصلحة حيوية لبلدنا. ونحن نريد أن ننمي علاقات ودية جدا مع أفغانستان المجاورة لنا. وأود أن أعلق على بضعة جوانب فقط تتعلق بتلك الحالة في بيان موجز.

أولا، هناك مسألة المساعدة الإنسانية. لقد قامت أوزبكستان إلى جانب الأمم المتحدة بالفعل بتوصيل مساعدات إنسانية إلى أفغانستان، وجعلنا هياكلنا الأساسية في مدينة قريبة من حدودنا المشتركة متاحة لهذا الغرض. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه من المهم للغاية اليوم ألا نقصر تفكيرنا على مجرد تقديم المساعدة الإنسانية، بل لا بد لنا من أن ننظر أيضا في مسألة إعادة الإعمار الاقتصادي لذلك البلد، وقد قيل الكثير عن هذا الموضوع هنا. ونحن نرى أن طموحات الشعب الأفغاني لها ما يبررها تماما. فخلال الصراع الأفغاني شب جيل أفغاني كامل لا يعرف شيئا في الحياة غير الحرب. إن تقديم المساعدة الإنسانية أمر ضروري، ولكن لا بد لنا أيضا من أن نفكر في التعليم وفي القدرات العقلية والقيم الروحية لشعب أفغانستان.

ومن الطبيعي أننا نؤيد البرنامج العريض لاستعادة السلام في أفغانستان كما اقترحه السفير الإبراهيمي. كما نؤيد مبدأ من أهم المبادئ الواردة في هذه العملية كلها. ألا وهو الدور المركزي الموحد الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

وفي رأينا أن الأحداث التي تقع الآن في أفغانستان تشهد على صواب الاستراتيجية التي اعتمدها المجتمع الدولي لتدمير الهياكل الأساسية الإرهابية في أفغانستان، وإحلال سلام راسخ ودائم هناك.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن أوزبكستان قد تعاونت وستواصل التعاون بالكامل في مجموعة ''الستة زائدا اثنين'' ومع المجتمع الدولي. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لكي نضمن عودة السلام إلى أفغانستان، بما يكفل المحافظة على سلامة ذلك البلد وأمنه. واليوم، تتاح لنا فرصة فريدة لجلب السلام والاستقرار إلى هذه المنطقة. وفي رأينا أن تحقيق ذلك الهدف يمثل أحد أهم عناصر استقرار نظام الأمن الدولي برمته اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لتركيا. أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد إسماعيل جيم، وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جيم (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن، ورئاسته بشكل أخص، على تنظيمه هذه المناقشة المفتوحة في وقت تشهد فيه الحالة في أفغانستان حدوث تطورات هامة للغاية.

واليوم، نحن جميعا نواجه تحديا مشتركا، وهو تحد من شقين: الأول هو مكافحة شبكة الإرهاب التي ضربت بجذورها داخل حدود أفغانستان باستغلالها محنة الشعب الأفغاني؛ والثاني هو دعم إحياء الهوية الأفغانية، وإعادة إعمار أفغانستان من خلال ضمان السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية. ونحن نرى أن العمل الدولي المتضافر والقائم على مبادئ سليمة وأساليب فعالة، هو أمر ذو أهمية بالغة، وإننا – بوصفنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – يجب أن نحاول وضع بعض النهج الأساسية التي قد تساعد أفغانستان على تنمية مستقبلها.

وفي رأينا أن الشعب الأفغاني في المقام الأول هو الذي سيعيد تأكيد هويته ويعيد بناء بلده. وستتمثل مهمتنا أساسا في دعم جهود الشعب الأفغاني لتحقيق ذلك الهدف. ونحن هنا لا نملي إرادتنا لنقرر من الذي سيحكم ذلك البلد أو ما هي الطريقة التي سيتبعها لذلك الغرض.

ونؤمن أيضا بأن بعض العناصر الثقافية والولاءات الإقليمية والقبلية ينبغي تشجيعها على الإندماج في هوية أفغانية واحدة والاضطلاع بدور ثانوي بوصفها ثقافات فرعية. وسيكون من الصعب جدا على أفغانستان الحفاظ على نسيجها الاجتماعي القديم والخصائص الاجتماعية القديمة لمكوناتها والبروز كأمة تؤكد هويتها.

ثانيا، ينبغي لجميع البلدان المجاورة لأفغانستان أو المعنية بها – بل كل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة – أن تمتنع عن اتخاذ جماعات أفغانية معينة كحلفاء رئيسيين، وعن السعي إلى تحقيق مصالح معينة عن طريق هؤلاء الحلفاء، الأمر الذي قد نجد إغراء للقيام به. ونحن جميعا منخرطون، بالطبع، في معركة – معركة مبررة وصحيحة ضد الإرهاب. وبينما المعركة مستمرة، ينبغي لنا جميعا أن نتحلى بالحذر لضمان إبقاء السكان المدنيين بعيدا عن الأذى. ونحن بوصفنا البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات الإغاثة، ينبغي لنا الاستمرار في تقديم الدعم الإنساني الشامل والاستمرار في تنظيم وتيسير هذا الدعم.

يبدو لي أنه ينبغي لنا تنظيم أنفسنا، في إطار زمني محدود بقدر الإمكان، وتوفير الاحتياجات الأساسية وحماية أرواح وممتلكات سكان المناطق والمدن الأفغانية التي يجري تحريرها من القمع الإرهابي. ومن المهم للغاية أن نثبت للشعب أنه يمكن أن يكون له مستقبل أفضل من خلال التغييرات الإيجابية التي يمكن أن نحدثها.

مما له أهمية كبيرة أن يرى الشعب الأفغاني الذي تم تحريره من القمع الإرهابي أن تغيرا ملموسا قد تحقق وأن المناخ الجديد يوفر الفرص – على الرغم من أن هذه الفرص، لن تكون، بالطبع، هائلة – من خلال تقديم مساعدة ملموسة وسريعة تغير حياته وبيئته. ومن الواضح أن هذه الحالات ستقدم مثلا إيجابيا للمناطق الأخرى في أفغانستان التي لم تحرر بعد من القمع. ووضع سابقة في هذا الصدد من شأنه أن يكون أفضل عامل مساعد على التغيير.

يبدو أن الجميع يوافقون على أن الإدارة والحكومة المقبلة في أفغانستان ينبغي أن تشمل كل الجماعات العرقية. وينبغي للحكومة الجديدة أن تشمل أيضا جميع الاتجاهات السياسية التي لم يلجأ ممثلوها إلى الإرهاب. وفي هذه العملية، ستكون المغالاة في التركيز على دور أي جماعة معينة في البلد أو المغالاة في إضعاف دور تلك الجماعة، أمرا يؤدي إلى نتائج عكسية.

ويجب علينا المضي سريعا في تعمير أفغانستان. وقد تلقينا حتى الآن أنباء مشجعة من المدن والمناطق التي تتحرر من القمع، عن أن محرري تلك المدن يسلكون سلوكا حسنا، وأن المصاعب التي ووجهت في أفغانستان قبل حوالي ١٢ سنة، خلال تجارب ذات طابع مماثل، لم تتكرر. ولكن إذا ما استمر هذا الأمر ولم نقم نحن، بوصفنا أعضاء المجتمع الدولي الذي يعمل في تضامن، بإجراء فوري، ولم يصبح لنا وجود في أفغانستان، فقد نرى بحلول نهاية الأسبوع، أو بعد ١٠ أيام أو أسبوعين، تطورات سلبية قد تعرض مستقبل أفغانستان للخطر. يجب علينا العمل فورا. وتركيا مستعدة للاضطلاع بدور كبير في الجهد الدولي الرامي إلى بناء أفغانستان جديدة. ونحن بوصفنا دولة صديقة لشعب أفغانستان، مستعدون للمشاركة في أي فريق يعمل على تعمير أفغانستان وإنعاشها.

من الواضح أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور قيادي في عملية إعادة بناء أفغانستان والهوية الأفغانية، ومن واجب كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة الإسهام في تلك المهمة الضخمة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل ألمانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاسترب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد طلب مني وزير الخارجية الألماني، جوشكا فيشر، الذي اضطر إلى العودة إلى برلين البارحة، أن أقرأ البيان الذي كان ينوي الإدلاء به.

”بلدي يعرب عن تأييده التام للملاحظات التي أدلى بها وزير الخارجية البلجيكي، السيد ميشل، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونظرا لالتزامات بلدي الخاصة فيما يتعلق بأفغانستان – الأول منها رئاستنا لفريق دعم أفغانستان، والثاني ما جرت عليه العادة من تقديمنا لمشروع القرار السنوي للجمعية العامة بشأن أفغانستان – فإننا نود إضافة بعض الأفكار. ومنها أن اهتمامنا بالإسهام في الجهد المتعدد الأطراف والتزامنا السياسي بذلك الجهد الرامي إلى تصميم إطار سياسي جديد لمستقبل أفغانستان السياسي قد تم تسليط الضوء عليه مرة أخرى صباح

اليوم عندما حضر رئيسنا الاتحادي، السيد راو، افتتاح جلسة مجلس الأمن.

”ثمة أمر واحد مؤكد: الرد على الإرهاب بالقمع وحده سيفشل. وهذا درس يجب ألا ننساه فيما يتعلق بأفغانستان بالذات. فخلال أكثر من ٢٠ سنة وفرت الحرب الضروس وانتهاكات حقوق الإنسان والشقاء الذي حل بملايين اللاجئين، أرضا خصبة لتعايش ملتحم لم يسبق له نظير بين جماعة القاعدة الإرهابية ونظام الطالبان. ومن هناك يقود الطريق مباشرة إلى الهجمات الشنيعة التي وقعت في الولايات المتحدة.

”وبقدر ما قد يكون القرار قويا، فبدون الوسائل العسكرية لن نتمكن من تدمير مرتع الإرهاب هذا. ويجب ألا ننسى أن المأساة الإنسانية في أفغانستان هي، أولا وقبل كل شيء، من صنع الطالبان. إنهم يتحملون المسؤولية الرئيسية عن فشل جهود الأمم المتحدة السابقة للسلام في ذلك البلد .

”السفير الأخضر الإبراهيمي، الذي قدم لنا صباح اليوم خطة عمل واضحة وذات مبادئ للخطوات القادمة، يستحق احترامنا ودعمنا الإجماعي لأصعب مهمة يقوم بها. لقد رسم لنا الخطوات القادمة التي ينبغي ألا نتردد في اتخاذها. وهذه الخطوات هي كالتالي.

”أولا، لا بد أن يجد السكان الأفغان حلا يجب أن يعكس تنوع الشعب الأفغاني ويجب أن يقبله الأفغان كعمل من أعمال التقرير الحر للمصير. وينبغي أن يكون الهدف الأول الملح هو انعقاد هيئة نيابية من أجل تشكيل حكومة انتقالية لكي تتفق على خطة سلام وعلى تنفيذها .

”وثانيا، يجب أخذ المصالح والشواغل المشروعة للدول المجاورة لأفغانستان في الحسبان ضمن الجهود الرامية للتوصل إلى حل. ويمكن أن يساعد هذا في تجنب الاستغلال أحادي الطرف للتطورات الأفغانية الداخلية ومنع المزيد من التفاعل ذي الطابع المأساوي مع الدول المجاورة. وتتحمل الدول المجاورة قسطا كبيرا من المسؤولية عن نجاح جهود السلام. إننا نناشدها أن تتخلص من قوالب الفكر القديمة وأن تسهم في الاستقرار الإقليمي من خلال إظهار الاستعداد للحل الوسط .

”وثالثا، يجب أن تضفي الأمم المتحدة الشرعية على الحل السياسي وأن تدعمه بشكل شامل. ولا بد أن تتحمل القوة الأفغانية الداخلية المسؤولية عن الحل، ومع ذلك ستظل تحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. هذا هو المطلب الأساسي لإضفاء الاستقرار على الحالة وتنظيم الإغاثة وإعادة التعمير. ويجب الآن تحديد أهداف سياسية واقتصادية وإنسانية واضحة. ولا بد أن يوفر قرار لمجلس الأمن الولاية اللازمة لهذه الغاية.

”وهناك أربع مهمات رئيسية هي: بذل جهد دولي كبير لتوفير المعونة الإنسانية على وجه السرعة وبشكل شامل لشعب أفغانستان الذي يعاني؛ والدعم لتشكيل حكومة انتقالية تمثيلية وإنشاء إدارة حكم ذاتي محلي وأقاليمي؛ وفتح الآفاق الاقتصادية والاجتماعية من خلال برنامج شامل لإعادة التعمير — مثل خطة مارشال لأفغانستان؛ ودعم المهمات الثلاث الأولى من خلال الإسهام في الأمن والاستقرار. كذلك يتحمل التحالف الشمالي المسؤولية عن ذلك .

”ونحن قلقون جدا إزاء الأنباء التي تفيد بوقوع جرائم بشعة مؤخرا قد تعرض للخطر الجهود الجارية الآن من أجل حل سياسي. ولا يمكن لنظام سياسي جديد في أفغانستان أن يدعي الشرعية إلا إذا احترم حقوق الإنسان العالمية والقانون الإنساني الدولي. ويجب إنشاء أفغانستان الجديدة بشكل تدريجي. وأينما تم كسر قبضة الطالبان على السلطة يجب إيجاد أمل جديد من خلال تدابير ملموسة للإغاثة الإنسانية والتعمير. ويبدو أن المناشدة من أجل نزع سلاح العاصمة، كابول، ضرورية ومعقولة .

”ويجب أن تتمكن الأمم المتحدة من الاعتماد على دعم دولي واسع النطاق في سعيها إلى تعضيد إنشاء الهياكل السياسية القادرة على البقاء. وهذا يتطلب التعاون من الدول التي تضررت بصفة خاصة أو التي تؤدي دورا رئيسيا. وألمانيا والاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بدورهما. ونحن ندعم السفير الأخضر الإبراهيمي وفريقه .

”المهمة الأولى والأكثر إلحاحا هي تأمين البقاء الفوري لشعب أفغانستان. ولكي نوحد ونضاعف الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي نظمنا، بوصفنا رئيس فريق دعم أفغانستان، اجتماعا في برلين يتم عقده في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وإذا لزم الأمر فيمكن تنظيم هذا الاجتماع قبل ذلك الوقت. والغرض من هذا الاجتماع هو إرسال إشارة تضامن دولي مع أفغانستان، استجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام صباح اليوم.

”ونحن على استعداد مع شركائنا الأوروبيين للقاء مجموعة أصدقاء مجموعة الـ ٢١ يوم الجمعة لإرساء الأساس لإطار دائم - وهي دليل أمل وبداية جديدة“.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): فيما يخص الحالة في أفغانستان، يثبت رد الفعل الذي شهدناه اليوم أثناء هذا النقاش العام الالتزام الواضح من المجتمع الدولي بالشعب الأفغاني والحاجة إلى إيجاد حل دائم للأزمة القائمة في ذلك البلد منذ زمن طويل.

ويعتري شعب كندا قلق بالغ إزاء الحالة الراهنة وإزاء الحاجة الى تقديم الحماية الكاملة للمدنيين الأفغان، وخاصة المشردين داخليا واللاجئين منهم.

(واصل كلمته بالانكليزية)

من الصعب التعليق بشكل معقول على مثل هذه الحالة سريعة التطور، ولهذا السبب نحيي بصفة خاصة الممثل الخاص الإبراهيمي على تقريره الوافي والمتبصر إلى المجلس وعلى المشورة الحكيمة التي يعطيها إلى المجتمع الدولي في هذه الحالة الأشد تعقيدا.

وعلى غرار الممثل الخاص الإبراهيمي، نعتقد أن هدفنا المشترك يجب أن يكون مساعدة الأفغان على إنشاء إدارة مستقرة ومتعددة الأعراق وتمثيلية ومحايدة في أفغانستان. ويجب أن يشرع في إنشاء تلك الإدارة وأن يدعمها قطاع عريض من الأفغان، بتأييد وتعاون كاملين من أعضاء التحالف، والدول المجاورة وجهات إقليمية أخرى فاعلة. ومن السهل قول ذلك ولكنه من الصعب تماما تنفيذه.

ويجب قبل كل شيء ألا نسمح بظهور فراغ سياسي نتيجة لأعمالنا العسكرية الحالية. ويجب أن يتحرك المجتمع الدولي بسرعة. وسيكون هذا حاسما بالنسبة لمستقبل أفغانستان. كما أنه جزء لا يتجزأ من حملتنا ضد الإرهاب.

ونشعر بتشجيع كبير إزاء الانهيار الواضح لمقاومة الطالبان في الشمال. إلا أن هناك بالفعل تقارير مزعجة جدا عن ارتكاب مخالفات للقانون. فلا يمكن لأعمال الانتقام أن تكون أساسا لبناء مجتمع جديد. هناك حاجة إلى العمل بشكل ملح لمد الوجود الدولي، بما فيه وجود الأمم المتحدة، إلى المناطق المحررة في أفغانستان، ولقد شجعنا أن السيد فيندريل ومسؤولين آخرين في الأمم المتحدة يتحركون على عجل لتحقيق ذلك.

وفي الوقت ذاته، يجب ألا نغفل ولو للحظة عن هدفنا — ألا وهو مثول أسامة بن لادن وشبكة القاعدة أمام العدالة. إذ يظل ذلك المهمة الأولى.

وعلى المدى المتوسط والمدى الأبعد، فإن التحديات التي تواجه شعب أفغانستان والمجتمع الدولي في دعمه له هي تحديات مثبطة للهمم: نزع سلاح المتطرفين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإرساء سيادة القانون، وإنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة، بما فيها قوة شرطة وسلطة قضائية، وإنشاء هياكل حكم ذات تمثيل واسع النطاق، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والتسامح، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال، ووضع استراتيجيات لمعالجة الجريمة المنظمة والتجارة في المخدرات.

لذلك، وكما أشار آخرون، لا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يعزز – لا أن يفرض – حلا دائما وعمليا لهذه الأزمة. ونوافق على ما ذكره السيد الإبراهيمي وآخرون بأن حل مشكلة أفغانستان هو في يد الشعب الأفغاني، سواء في الداخل أو في الشتات الواسع. والحل الوحيد الذي يمكن أن يستديم هو الحل الداخلي الذي يقدمه الشعب الأفغاني لصالح الشعب الأفغاني، بدعم من المجتمع الدولي أيضا.

ولن يتحقق النجاح بغير الدعم المالي والسياسي والتقني من جانب مَن يستطيع تقديم المساعدة في بناء السلام والمساعدة الإنسانية والتعمير. ولا يمكن أن يتحقق النجاح بدون تلبية الشواغل الأمنية المشروعة لكل الأفغان وجيران أفغانستان. إن هؤلاء الجيران يتحملون مسؤولية خاصة لأن يعملوا معا من أجل إقرار ذلك النوع من السلام الذي يحقق مصالح الأفغان ومصالحهم هم، في نهاية المطاف.

وأفغانستان، البلد الذي أهمل كثيرا، وظلم وخذل، ودفعه المتطرفون إلى العزلة، لم يتسن حتى إدراجه ضمن مؤشر الأمم المتحدة الأخير للتنمية البشرية. ونود أن نرى دورا محوريا قويا للأمم المتحدة بقيادة الأمين العام وبمساعدة قيّمة من جانب الممثل الخاص الإبراهيمي. وينبغي للأمم المتحدة أن تضع استراتيجيات لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك وضع هياكل عملية للحكم. وقد أسعدنا أن نرى إنشاء فرقة عمل لبعثة متكاملة لأفغانستان. ونعتقد بأن هذه فكرة جيدة جدا. ونود أن يكون عملها أقل غموضا وأكثر شفافية حتى يمكن أن نستفيد منها في وضع سياساتنا الخاصة.

لقد تعهدنا بالعمل مع السفير الإبراهيمي ودول الائتلاف الأخرى لدعم الشعب الأفغاني في المهمة الهائلة التي تنتظره. ولا نغالي إذا أكدنا على أهمية إشراك المجتمع المدني الأفغاني بقاعدته العريضة، بما في ذلك الجماعات النسائية، في الحوار بشأن مستقبل أفغانستان. ولا يمكن لأفغانستان، خاصة في ظروفها الراهنة، أن تحرم نفسها من ٥٠ في المائة من المهارات الموجودة لديها.

وبالإضافة إلى المساعدات الإنسانية وبناء المؤسسات السياسية على أساس عريض، نعتقد بأن إقامة حوار للأمن

والتعاون الأوروبي الآسيوي سيملأ فراغا في المنطقة. ويمكن أن يكون عنصرا هاما للسلام الدائم في أفغانستان.

أخيرا، وليس آخرا، نتطلع إلى الأمم المتحدة لتشكيل فريق إدارة تعاوني من أعضاء الأمم المتحدة القادرين على تقديم المساعدة، وأيضا ممن لهم مصالح مباشرة. وقد شاركت كندا في تقديم المساعدة لأفغانستان خلال التسعينات، ونشارك بنشاط في جهود المساعدة حاليا. فلدينا خبرة واسعة في هذا المجال، ونحن جاهزون، لتقديم المساعدة وراغبون في تقديمها، وقادرون على تقديمها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة اليابان، أود أن أعرب لكِ، سيدتي الرئيسة، عن تقديرنا لدورك الريادي في عقد هذه المناقشة. كما أود أن أعرب عن الامتنان الخالص من حكومة بلادي للأمين العام، السيد كوفي عنان ولممثله الخاص في أفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي، على البيانين اللذين أدليا بهما صباح هذا اليوم. ونقدر بصفة خاصة الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير الإبراهيمي لما تضمنته من تصورات ممتازة بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لمعالجة الأوضاع في أفغانستان.

لا بد من إقرار السلام في أفغانستان ومساعدة هذا البلد على التعمير والتنمية حتى نقضي على مرتع الإرهاب العالمي ونؤمِّن الاستقرار والرخاء طويل الأمد للبلدان المجاورة والمنطقة برمتها. ونحن عندما ننظر إلى الماضي، لا يسعنا أن نقول إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أوليا الاهتمام الكافي للصعوبات التي تواجهها أفغانستان. لذا، لا بد من أن نجدد جهودنا الآن، لكي نضمن أن شعب أفغانستان سيكون قادرا على العيش في سلام.

إن حكومة اليابان، بمعية العديد من الدول الأعضاء، تدين بأشد لهجة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، وتؤيد تدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها البلدان المعنية على أساس قرارات مجلس الأمن. ومن نافلة القول إن ما نتطلع إليه هو أن يأتي، وفي أقرب وقت ممكن، اليوم الذي تتحقق فيه الأهداف المتوخاة لاستخدام القوة حاليا، كيما يتسنى للمجتمع الدولي أن يشارك في تحقيق المصالحة في أفغانستان وتعميرها.

وما يمكن أن نستشفه مما يحدث في كابول اليوم، هو أن الأوضاع العسكرية في أفغانستان تتغير بسرعة. مع ذلك، وحتى في الوقت الذي تجري فيه العمليات العسكرية، لا بد من بذل الجهود لضمان الأمن في المناطق التي لا يدور فيها القتال وتقديم المساعدة الإنسانية. وعندما تنتهي العمليات العسكرية، ينبغي أن تعزَّز هذه الجهود وأن يبدأ التأهيل بسط إدارة الدولة بصورة منتظمة. وبموازاة العمليات العسكرية، لا بد أيضا من استكشاف السبل الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي في هذا البلد. وعلاوة على ذلك، لا بد من أن نؤكد على ضرورة توفير آفاق واضحة لعمليات التعمير والتنمية التي ستتم بعد انتهاء العمليات العسكرية، بغية النهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي في أفغانستان.

ومن نافلة القول إن من الأهمية بمكان، في إطار العمل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في أفغانستان أن تحترم إرادة الشعب الأفغاني. غير أن مجريات الأمور في أفغانستان توضح أن من الصعوبة بمكان التيقن من إرادة الشعب. لذا، فإن أنشطة الأمين العام السيد عنان والسفير

الإبراهيمي لاستكشاف سبيل يفضي إلي تحقيق الاستقرار السياسي في أفغانستان، تكتسب أهمية خاصة. وإن حكومة اليابان تعتزم أن توفر الدعم والتعاون في الاضطلاع بهذه الأنشطة.

فيما يتعلق بالحكومة التي ستتشكل في أفغانستان في المستقبل، أوضحت اليابان أن هذه الحكومة لا بد وأن تفي بالمتطلبات التالية، التي وكدها أيضا الإعلان الوزاري المشترك الذي أصدرته مجموعة "الستة زائدا اثنين" البارحة. هذه الحكومة ينبغي أن تمثل كل المجموعات العرقية في أفغانستان، وأن تحظى بدعم واسع من الشعب الأفغاني، وأن تلتزم بالقانون الدولي، وأن تقيم علاقات ودية مع الجيران. ولا يجوز لها أن تدعم الإرهاب ويجب أن تلتزم بحظر إنتاج المخدرات. وفضلا عن ذلك، تعتبر حكومة اليابان أن عقد مجلس الشيوخ والأعيان (لويا جيرغا)، تحت قيادة الملك السابق ظاهر شاه، يشكل أحد الخيارات المطروحة للإعداد لإنشاء مثل هذه الحكومة.

ومع اقتراب فصل الشتاء، ثمة حاجة إنسانية ملحة لكي يقوم المجتمع الدولي بتوفير الأغذية والسلع الحيوية الأخرى لشعب أفغانستان، كما أن من الأهمية أن تتضافر جهود الدول الأعضاء في دعم الأنشطة الإنسانية للوكالات التابعة للأمم المتحدة. وحكومة اليابان قدمت بالفعل مساعدات اقتصادية عاجلة، بما في ذلك مساعدة اللاجئين الأفغان، وإلى باكستان والبلدان المجاورة الأخرى. كما تعهدت حكومة اليابان بتقديم ١٢٠ مليون دولار مساهمة في الجهود الرامية إلى مساعدة اللاجئين الأفغان والنازحين في أفغانستان التي ستضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى.

وتعد حكومة اليابان العدة للقيام بدور نشط في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في أفغانستان والمساعدة على إعادة إعمار البلد. وعينت السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سابقا، ممثلة خاصة لرئيس الوزراء إلى أفغانستان، وللسيدة أوغاتا خبرة طويلة في ميدان المساعدة الإنسانية.

ومنذ عام ١٩٩٦ وحكومة بلدي تدعو إلى عقد مؤتمر للسلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، وأود اغتنام هذه الفرصة لأؤكد ثانية على استعداد حكومة اليابان لاستضافة، في أبكر مرحلة ممكنة، مؤتمر يسهم في السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان بالتعاون مع البلدان والمنظمات المعنية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشيد بتخصيصكم يا سيادة الرئيسة أثناء فترة المناقشة العامة وقتا لترؤس هذه الجلسة الهامة، التي تعقد في وقت لا يمكن القول إنه مبكر. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لمساهمة وفد بلدكم في عمل المجلس أثناء العامين الماضيين.

لقد أقدم نظام طالبان، منذ ولادته، على تعذيب وترويع أفغانستان. وعمل هذا النظام الظلامي المتعصب القليل الإدراك السادي، الذي فرضه راعيه الأجنبي على الشعب الأفغاني لتعزيز برنامجه الذي يخدم مصالحه الخاصة به، على أخذ أفغانستان إلى عصر مظلم نادرا ما يقره أحد في عالم اليوم. ودمر نظام طالبان، الذي نأى المجتمع الدولي بنفسه عنه، الثقافة الأفغانية المتعددة الأعراق، وعادة التسامح والتراث التاريخي، واقتلع ملايين الأفغان من ديارهم وأرغمهم على تركها. ولم ينج منه الشعب الأفغاني ولا تراثه الثقافي الذي لا يقدر بثمن. وستبقى في ذاكرتنا جميعا إلى الأبد صورة امرأة قتلت رميا بالرصاص في ملعب، ونسف تماثيل بوذا في باميان، التي لا يعادلها شيء.

لم تكن طبيعة طالبان الشريرة خافية على العالم، وبالتأكيد لم تكن خافية على هذا المجلس. فقد سلم في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الذي اتخذه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بأن أفغانستان تحت إدارة طالبان حاضنة للإرهاب الدولي وملاذ له. وفي القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، الذي اتخذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، سلم بعدم كفاية جهوده لكبح استمرار هذا النظام في تصدير الإرهاب، وفرض بعض الجزاءات الإضافية، وقرر إنشاء آلية رصد لكفالة الامتثال، وهذا تسليم واضح بأنه كان يجري تقويض وانتهاك الجزاءات. ولكن حتى ١١ أيلول/سبتمبر لم تكن هذه الآلية قد أنشئت.

وأترك لضمير المجلس الجماعي تحديد ما إذا كان المجلس قد رد على نحو مناسب على التحدي الذي تعرض له السلم والأمن الدوليان من الإرهاب الدولي المنطلق من أفغانستان الواقعة تحت إدارة طالبان ومن الذين أيدوها. وقد دفع العالم ثمناً باهظاً، على هيئة دفعات كبيرة وصغيرة، لحالات إخفاقه في أفغانستان. ويجب أن ينتهي هذا الوضع. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي، كخطوة أولى،التخلص من طالبان نهائياً. وينبغي ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد أنه يوجد ”معتدلون في طالبان“: لا يوجد فيها معتدلون، تماماً كما أنه لا يوجد إرهاب جيد. وهذه العبارة في حد ذاتها تنطوي على تناقض.

إن ظاهرة طالبان تشبه السرطان. وأي طبيب جيد سيقول إن لم تستأصله كلياً وحتى آخر خلية منه، سيعود ثانية محدثاً تأثيره الخبيث. وينبغي أن تكون رسالة المجلس واضحة لا لبس فيها بأن نظام طالبان يتعين أن ينتهي بسرعة وإلى الأبد. ولا مكان لطالبان، بأية صورة كانت، في أية إدارة تنشأ مستقبلاً في أفغانستان. وتؤيد الهند الحملة الحالية لاستئصال الشبكات الإرهابية في أفغانستان. ونأمل أن تصل إلى نهاية سريعة وناجحة.

وبعد مضي سنوات، توجد فرصة لإعادة السلام إلى أفغانستان. وينبغي ألا ندع هذه الفرصة تضيع من أيدينا. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تحقيق ذلك حتى مع استمرار الحملة العسكرية، وذلك لكي نتجنب حدوث فراغ سياسي لدى انتهاء الحملة. ولكي تستعيد أفغانستان صحتها السياسية، تلزم صيغة جديدة وأسلوب جديد. لا مكان لخدع كبيرة أو أية خدعة. ومن مصلحة الجميع أن تعيش أفغانستان في سلام مع نفسها.

وينبغي أن تكون حكومة أفغانستان الجديدة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق، تمثل فيها جميع المجموعات العرقية والدينية تمثيلاً منصفاً، يعكس تركيبة أفغانستان التاريخية المتنوعة. وينبغي أن تعكس إرادة الشعب الأفغاني وأن تكون نتيجة عملية تفاعل بين أبناء أفغانستان. وبدون ذلك، من غير المرجح أن تكون مقبولة أو مستقرة أو آمنة أو أن يكتب لها البقاء طويلاً. ويجب أن تستعيد السلام والوئام الداخليين، وأن تهيئ الساحة للتنمية الاقتصادية والسياسية، التي تمس الحاجة إليها في أفغانستان بعد سنوات من الدمار الذي لا يوصف.

وينبغي للهيكل الدستوري والقانوني الذي سيظهر أن يبين توازناً بين المركز والأقاليم، وأن يوفر حماية كاملة لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق النساء والأطفال والأقليات، وأن يعكس المعاملة والتمييز الذي واجهته هذه المجموعات تحت حكم طالبان، ويعالج حالات عدم الإنصاف ويشفي الجراح التي أصابت هذه المجموعات ويعيد لها مكانها الصحيح في المجتمع. إن تاريخ أفغانستان المضطرب المتمثل في احتكاكات ونزاعات داخلية في العقود القليلة الماضية، وتفاقمها نتيجة للتدخل الخارجي المدمر، يسوق الحجة لمزايا إقامة هيكل سياسي محايد، مع ضمانات وحماية خارجية لحياده.

وقيام حكومة آمنة قادرة على حماية شعبها سيحتاج إلى قوة أمن ذات مصداقية وفعالة. وسيكون من المفيد في تشكيل هذه القوة إدماج المجموعات المسلحة المختلفة، عدا طالبان، في جيش وطني وقوة شرطة وطنية. إلا أنه لا الحكومة الأفغانية الجديدة ولا قوة الشرطة المنشأة حديثاً التابعة لها ستكون في وضع يمكنها من التعامل بفعالية مع آلاف "العرب - الأفغان"، أو الأجانب الآخرين الذين يحاربون إلى جانب طالبان. فهذه العناصر المتشردة، القادرة تماماً على زعزعة استقرار أية حكومة جديدة، لا يمكن أن تختفي بالتمنيات. فالعديد من هؤلاء غير مرغوب فيهم في بلدانهم ولا مكان لهم يذهبون إليه. ويوجد في أفغانستان آخرون عديدون بتشجيع من سلطات بلدانهم، التي ينبغي إرغامها على إعادتهم.

وتشكل هذه المجموعات المسلحة وهؤلاء المرتزقة خطراً قد يطيح بأي إدارة جديدة، وهذه مخاطرة لا يستطيع شعب أفغانستان أو المجتمع الدولي تحملها. ولذلك، يجب تحييد هذه العناصر كلياً وبفعالية لتمكين القوة المشتركة بين الأفغان من القيام بوظائفها في كفالة السلم والأمن في الإطار الجديد.

وبحجة حماية المصالح الوطنية، التي لم يُفصح عنها قط، تحاول بعض الجهات الاحتفاظ بحق النقض على هيكل سياسة أفغانستان في المستقبل. وقبول ذلك خطأ من حيث المبدأ ومن الناحية العملية أيضا؛ خطأ من حيث المبدأ لأن من حق أي بلد وشعبه تحديد شكل حكومة ذلك البلد ، وليس من حق جهات خارجية. هل سيقبل الذين يريدون فرض حق النقض على حكومة أفغانستان إعطاء نفس الحق لشعب أفغانستان أو حكومتها على حكومتهم، إذا كانوا سيدعون هذا الحق؟ من الناحية العملية، ماذا يكون الوضع إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تكوين حكومة أفغانستان الجديدة، بسبب حق التدخل المزعوم هذا؟ ألا ينبغي أن تكون هناك حكومة في أفغانستان؟ إن سخف حق النقض واضح جلي. إن الحكومة الأفغانية الجديدة ينبغي أن تكون حكومة من الأفغان، تعمل باسم الأفغان لمصلحة الأفغان، ويجب أن يراها الأفغان كذلك. وأي حكومة لا ترقى إلى هذا ستكون موضع الشك في أعين شعبها وستعتبر مدبّرة، مما يقوض مصداقيتها ومقبوليتها.

إلا أن البلدان في المنطقة المجاورة لأفغانستان فضلا عن أعضاء المجتمع الدولي تساورهم شواغل مشروعة سيتعين على الحكومة الأفغانية الجديدة أن تستجيب لها. ولم يعد بإمكان أفغانستان أن تكون حاضنة ومركزا للإرهاب الدولي الذي يغذيه التطرف الديني. ولا بد لها أن تطهِّر نفسها من هذا الخطر. وينبغي لها أن تبدي تصميما على دحر مشكلة الاتجار بالمخدرات. وينبغي ألا تكون مركزا لزعزعة استقرار الحكومات الأخرى. وينبغي أن تعطى الحكومة الأفغانية الجديدة تأكيدات بعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وهذا أمر أساسي بالنسبة لمستقبل أفغانستان. أما أولئك الذين تساورهم الرغبة في التحكم في أفغانستان والسيطرة عليها، فينبغي لهم أن ينبذوها الآن، وإلى الأبد، لخيرهم هم ، ولخير أفغانستان ولما فيه صالح المجتمع الدولي.

في هذا المنعطف الحرج، لا بد من أن يضطلع المجتمع الدولي بدور حاسم في تشجيع ودعم ومساعدة العملية التي تضطلع بها الأطراف الأفغانية لاستبدال الطالبان بحكومة عريضة القاعدة. ونعتقد بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون في مركز الجهود الدولية، وبالتالي، أن تعرب عن تأييدها للجهود التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، السفير الأخضر الإبراهيمي. ولقد استمعنا باهتمام شديد للمقترحات التي تقدم بها بشأن المضي قدما وأشكره لارتباطه الذي لم يعرف الكلل ولأفكاره. إن السفير الإبراهيمي، في مهمته الشاقة المليئة بالتحدي، يحتاج وينبغي أن يتلقى كل مساعدة ممكنة من المجتمع الدولي.

من الواضح أن فريق ”الستة زائدا اثنين“، الذي لم يكن فعالا في الماضي، لا يمكن أن يعتمد عليه في تيسير وتوجيه هذا المسعى. وسيكون ذلك بمثابة انتصار الأمل على الخبرة. وتود الهند أن تضم صوتها إلى أعضاء المجتمع الدولي الآخرين الذين أكدوا على الحاجة الملحة إلى وضع إطار دولي جديد يشمل البلدان التي لها مصلحة مشروعة حميدة في التطورات في أفغانستان وتأثير عليها ورغبة في الاشتراك بطريقة بنَّاءة وبحسن نية في إنعاشها وإعادة تأهيلها. ولا نرى أي سبب يحول دون تأييد هذا الإطار الجديد عندما يؤكد أولئك الذين قاموا بمساندة ودعم نظام الطالبان إلى وقت قريب، إلا أنهم يجدون من المناسب التبرؤ منه، أنهم قاموا أيضا بتغيير مواقفهم وأنهم يؤيدون ضرورة تشكيل حكومة تمثيلية متعددة الأعراق عريضة القاعدة في أفغانستان. وسيكون هذا بمثابة اختبار لإخلاصهم.

إن الهند، كبلد يقع في الجوار القريب من أفغانستان ويتمتع بارتباط حميم مع ذلك البلد يرجع إلى فجر التاريخ، لها مصلحة عميقة في رفاه وتنمية أفغانستان في الميادين السياسي والاقتصادي والاجتماعي - الثقافي. وهي راغبة ومستعدة للإسهام في عملية تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على الدوام في أفغانستان.

وبعد كفالة تحقيق السلام والأمن، فإن الأولوية الأولى في أفغانستان في مرحلة ما بعد الصراع ستكون إعمار البلد وإصلاحه بمساعدة خارجية كبرى. وينبغي تلبية الاحتياجات الإنمائية للشعب الأفغاني بصورة كافية، وتهيئة مناخ يفضي إلى عودة ملايين اللاجئين الذين غادروا البلد مؤخرا.

لقد سبق أن أعلنت الهند عن تقديم مساعدة اقتصادية في شكل أدوية وخدمات طبية ومليون طن من القمح للمحتاجين في أفغانستان وللمشردين من ذلك البلد. وأعلنّا كذلك عن عزمنا على تقديم تسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لأعمال الإعمار والإصلاح في مرحلة ما بعد الصراع. ونحن على استعداد لعمل المزيد.

ليس لدينا ترف الوقت. ويجب على المجلس أن يتصرف بسرعة وتصميم، وبطريقة تتسم بالشفافية، لإعادة السلام والاستقرار السياسي والصحة والحكم القائم على المشاركة الحقة والرفاه الاقتصادي إلى أفغانستان. وإن بإمكانه، في مساعيه، أن يعوّل على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل طاجيكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أشيد بكِ سيدتي، للطريقة الممتازة التي تتولين بها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويسرنا أن نرحب بالسيد الأخضر الإبراهيمي في جلسة المجلس هذه. ونعتقد بأن قرار الأمين العام بإعادة تعيين السيد الإبراهيمي كممثل خاص لأفغانستان يأتي في وقت مناسب للغاية ويعتبر قرارا حكيما. ونحن نؤيد عمله تأييدا كاملا. ونأمل أن يتمكن، هو والدول الأعضاء ومجلس الأمن، من العمل بفعالية ووضع تسوية المشكلة الأفغانية على مسار سياسي سلمي.

وتعرب طاجيكستان عن اهتمامها البالغ بأن ترى تسوية الصراع في أفغانستان المجاورة في أقرب وقت ممكن. فهذا من شأنه أن يعزز استقرار الحالة في البلد وفي جميع أنحاء منطقة آسيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، فقد ذكر رئيس جمهورية طاجيكستان، إمام علي رحمنوف، في الأمم المتحدة، عدة مرات، في جملة أمور أن مشكلة أفغانستان

ليس لها بُعد إقليمي فقط، بل أيضا بُعد دولي أوسع. ولقد أبرزت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ذلك بوضوح شديد.

ويبدو لنا في ظل الظروف الراهنة، أن لدينا فرصة فريدة لمساعدة الشعب الأفغاني على العودة إلى التنمية السلمية المستقرة، ولكي يصبح عضوا كامل العضوية في المجتمع العالمي وتغيير الصورة التي تم تشكيلها عنه، لسوء الحظ، في السنوات القليلة الماضية، كشريك للإرهاب الدولي والقوى الأخرى الإجرامية الهدامة المزعزعة للاستقرار.

إن المجتمع الأفغاني مقبل على إجراء تغيير أساسي، ويجب على المجتمع الدولي أن يساعده على اغتنام هذه الفرصة. ويتعين القيام بكل ما يمكن لكفالة منع أفغانستان من أن تصبح مصدرا لأي تهديد للشعب الأفغاني نفسه وللبلدان المجاورة وللأمن الدولي عموما، وينبغي ألا يدّخر جهد لكفالة احترام أفغانستان لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن يتوقف التمييز الشائن ضد النساء والفتيات. ويجب ألا يدّخر جهد لإعادة الأمل إلى الشعب الأفغاني بمستقبل من السلام والازدهار.

إننا نعتبر تقرير مستقبل أفغانستان امتيازا حصريا للشعب الأفغاني نفسه. ويتمثل الشرط الأساسي لاستعادة الحياة السلمية إلى أفغانستان في وضع حد للتدخل الأجنبي وتوحيد جهود المجتمع العالمي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التعجيل بعملية التسوية السياسية للمشكلة الأفغانية وإعمار البلد. ومن اللازم أيضا القضاء على جميع بؤر الإرهاب في أفغانستان وعناصر الجريمة المنظمة وعلى قدرات الإنتاج لمافيا المخدرات التي تعتبر مسألة تحظى باهتمام شديد.

ولا بد من كفالة السلامة الإقليمية لأفغانستان. ومن الضروري لضمان السلام والاستقرار في البلد أن تقام حكومة فعلية على أساس سياسي وعرقي عريض وفقا لإرادة وموافقة الشعب الأفغاني. ويجب على أوسع الدوائر الأفغانية الممكنة داخل وخارج أفغانستان أن تساعد كلها في إرساء الأساس. وطبيعي أن لا يجوز أن يكون للطالبان في المستقبل مكان في الهيكل السياسي لأن ذلك سيكون محفوفا بخطر إعادة بناء قواعد دعم للإرهاب والاتجار بالمخدرات في أفغانستان.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الصعبة في أفغانستان. و لم ينجم عن رفض الطالبان تنفيذ طلبات التحالف المناهض للإرهاب بتسليم العقول المدبرة والمنظمة للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، إلا تجدد معاناة الشعب الأفغاني والزيادة في أعداد اللاجئين والمشردين. ومع قدوم فصل الشتاء قد يموت ملايين الأفغان جوعا.

وعقب بدء عملية مكافحة الإرهاب في أفغانستان مباشرة اتخذت حكومة طاجيكستان قرارا خاصا بإعلان رغبتها في وضع مجالنا الجوي والبنى الأساسية في بلدنا في خدمة تقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان الذي طالت معاناته في ظل طغيان الطالبان. فنحن ندعو جميع الدول والمنظمات الإنسانية إلى المسارعة بتقديم المساعدة التي يحتاجها الشعب الأفغاني. ولا بد من تلافي الكارثة الإنسانية التي تهدد أفغانستان.

ووفق ما أشار إليه مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة لم يؤد الهبوط الشديد في محصول حشيشة الأفيون في أفغانستان هذا العام إلى هبوط مقابل في كمية الهيروين المهربة إلى البلدان المجاورة وأوروبا. فقد استخدمت المخزونات الهائلة من الأفيون الخام، وكانت تلك المخزنات في الأراضي التي تسيطر عليها الطالبان. وعانت من هذا البلدان المجاورة ومنها طاجيكستان التي كانت تسعى إلى وقف توزيع المخدرات من أفغانستان. ففي طاجيكستان

وحدها تم هذا العام إتلاف ثلاثة أضعاف كمية الهيروين التي أتلفت في العام السابق، وأصبحت كميات هذا المنتوج المميت تقاس الآن بالأطنان. ونحن نولي أهمية هائلة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ونعتبر حرمان الإرهاب الدولي من أحد مصادر تمويله واحدا من إسهاماتنا الأساسية. ونرجو أن تواصل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والبلدان المانحة مساعدتنا ومساعدة جيراننا في هذا الكفاح.

ونأمل أن تساعد مناقشة مجلس الأمن هذه للقضية الأفغانية في تعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد صيغة لتسوية سياسية في أفغانستان. وستواصل حكومتي بذل كل ما في استطاعتها للمساعدة في حل هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسية، على عقد هذا الاجتماع الهام الحسن التوقيت بشأن قضية تحظى بقمة اهتمام كل الدول الأعضاء. وكغيري من المتكلمين قبلي أشكر الأمين العام على بيانه وأشكر السفير الإبراهيمي على إحاطته الإعلامية الشاملة والممتازة.

وسوف أوجز، على الأقل بسبب تأخر الوقت، ولكن اسمحي لي سيدتي أن أتطرق إلى بعض النقاط على وجه السرعة.

أول ما أود قوله بطبيعة الحال هو إنه لا مجال للشك في أن أعمال التحالف ضد الإرهاب في أفغانستان ضرورية للرد على تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. واستراليا تؤدي دورها في التصدي لذلك التهديد. فقد التزمنا بتقديم أكثر من ١ ٥٠٠ فرد عسكري وبأصول عسكرية كثيرة للمساعدة في جهود التحالف. ولا بد أن يكون هدفنا الأول تقديم مرتكبي الاعتداءات في ١١ أيلول/سبتمبر ومن يؤونهم إلى المحاكمة.

ولكن علينا أيضا أن نركز على احتياجات أفغانستان العاجلة وعلى التزام المجتمع الدولي بمساعدة تلك الأمة على التغلب على أزمتها الإنسانية وتحقيق انتعاشها الدائم. ويحتاج النهج الذي يسلكه المجتمع الدولي إزاء أفغانستان إلى أن يتعظ بالدروس المستفادة من الماضي القريب. وأود أن أبرز هنا درسين منها.

الأول هو أن البلدان أو المناطق التي تخرج على القواعد الدولية والقانون الدولي تصبح ملاذا للإرهابيين وللجريمة الدولية. ولا يمكن أن يسمح المجتمع الدولي بأن يستمر هذا الوضع. فأفغانستان تحتاج إلى حكومة تحترم القواعد الدولية والقانون الدولي. وهي تحتاج بوجه خاص إلى حكومة تحترم حقوق الإنسان الدولية بما فيها حقوق المرأة، ويسرني أن كثيرين غيري أشاروا إلى تلك القضية بالذات – وهي تحتاج إلى حكومة تعمل من أجل الوفاء بالتزامها بمكافحة الإرهاب والأعمال التي تدعم الإرهابيين وتؤويهم. وتحتاج تلك الحكومة إلى أن تكون عريضة القاعدة وممثلة لكل الأفغانيين. واستراليا تؤيد بشدة جهود السفير الإبراهيمي الرامية إلى تيسير ظهور تلك الحكومة من الداخل.

النقطة الثانية التي أتطرق إليها هي أن إغفال حقوق الإنسان ووجود علاقة عدائية مع المجتمع الدولي يجعلان الأزمات الإنسانية تتفاقم كثيرا. وسجل الطالبان في التعاون مع الوكالات الإنسانية الدولية ضعيف للغاية. فقد أعاقت بالفعل الجهود الإنسانية وجهود إعادة التأهيل. ولا بد لهذا أن ينتهي. فأفغانستان تحتاج إلى علاقة تعاون مع المجتمع الدولي. وأي حكومة أفغانية تلتزم بإعادة البناء والتأهيل

وبإرساء قواعد القانون والنظام وبتوفير الظروف التي تمكن من عودة اللاجئين والمشردين ينبغي أن تتلقى، وسوف تتلقى دعم المجتمع الدولي. وينبغي أن تحتل عودة المشردين من إيران وباكستان بصورة خاصة أعلى الأولويات بالنسبة لأفغانستان وجيرانها والمنطقة بصفة أعم.

واستراليا من جانبها خصصت بالفعل مبلغا إجماليا قدره ٢٣,٣ مليون دولار أسترالي لمساعدة المشردين والضعفاء الأفغان في المنطقة.

إن أفغانستان تواجه تحديات عنيدة ولكنها تحديات يمكن التغلب عليها. وتظل استراليا على التزامها الكامل بأداء دورها في مساعدة الأفغان على طرح مآسي الماضي خلف ظهورهم وبناء مستقبل أكثر أملا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل المكسيك، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نفريتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، يتقدم وفدي إليك، بالشكر على عقد هذه المناقشة العلنية للحالة في أفغانستان. فهذا دليل على الطريقة الممتازة التي تعمل بها جامايكا، بصفتها رئيسة لمجلس الأمن في هذا الشهر.

إن الحالة في أفغانستان قضية شدت اهتمام المنظمة لسنوات طويلة لا في المجلس فحسب بل وفي كثير من هيئاتها الأخرى. وثمة عوامل شتى كالاحتلال والتدخل الأجنبي والاتجار بالمخدرات وانتهاكات حقوق الإنسان والصراع الداخلي تضافرت لتجلب الحرب وعدم الاستقرار وتردي مستويات المعيشة لشعب ظل لسوء الحظ أكثر من عقدين لا يعرف السلام.

ولما كان العمل العسكري الذي اتخذ في الأسابيع القليلة الماضية الرد الواجب على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر البغيضة. فقد آن الأوان لكي تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها على نحو أكثر كمالا فيما يتعلق بتعمير البلد. ونتفق مع الأمين العام – الذي نشكره على بيانه الاستهلالي اليوم – على أننا يجب أن نركز جهودنا ونحدد العمل الدولي اللازم لتعزيز مناخ من الاستقرار والسلام الشامل والدائم في أفغانستان.

وللشعب الأفغاني أن يتبع الطريق السياسي الذي تسلكه أفغانستان. ويجب ألا يحاول أي كيان أو أي شخص أن يخدم مصالحه الخاصة في إطار العملية المؤدية إلى إنشاء الحكومة الجديدة الشمولية العريضة القاعدة، التي ستشكل في المستقبل القريب. ويجب إيلاء الاحترام التام لسيادة الشعب الأفغاني وسلامته الإقليمية. وكما قال السفير الإبراهيمي، إن أفغانستان في حاجة إلى المساعدة، لا إلى التدخل، من أعضاء المجتمع الدولي.

وحكومة المكسيك مقتنعة بأن الأمين العام وممثله الخاص باستخدامهما سلطاتهما السياسية والأدبية، يمكنهما أن يضطلعا بولاية العمل مع جميع الأطراف في أفغانستان ومع الأفغان في الشتات لكي يعززا التفهم والالتزامات من خلال الحوار والمفاوضات، وصولا إلى حكومة تمثيلية تجسد مصالح جميع المجموعات العرقية وتلتزم بالعمل من أجل مصلحة الشعب الأفغاني بأسره.

والخطة التي رسمها الممثل الخاص صباح اليوم في إحاطته الإعلامية المفيدة على نحو استثنائي تبدو صحيحة لوفد بلادي. ومما لا غنى عنه قبل أي شيء أن تجتمع الأطراف لكي تبدأ حوار بنَّاء يمكِّنها من التوفيق بين مصالحها ومن اتخاذ إجراء ملموس بعد ذلك لإنشاء هياكل

سياسية لأفغانستان نفسها تتمكن من تحقيق الاستقرار في ذلك البلد.

وقد يكون إعادة بناء أفغانستان أكبر تحد تواجهه الأمم المتحدة الآن. وتتطلب هذه المهمة نشر جميع الإمكانات السياسية والتفاوضية للأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، ينبغي للممثلين الأفغان أن يشرعوا في العمل بشأن مختلف العناصر التي تدخل في الحكم.

وجميع المسائل المتصلة بمستقبل أفغانستان هامة، حيث أنها جزء لا يتجزأ من القضية نفسها. ومع ذلك، تعتبر حكومة المكسيك أنه يجب إيلاء الأولوية القصوى دائما إلى توفير الرفاه لسكان أفغانستان من الرجال والنساء الذين يعيشون في ظروف بائسة، محرومين من وسائل كسب الرزق الأساسية. ويعاني الشعب الأفغاني من الفقر والأمية وعدم التساوي في الفرص على أساس الجنس وانعدام الخدمات الأساسية، ويجب أن تعالج كل هذه المشاكل وأن يجري التغلب عليها بالاستجابة للأزمة الإنسانية. وإذا استمر أي عنصر من هذه العناصر السلبية، فسيسفر ذلك عن آثار سلبية على عملية إعادة بناء البلد.

ووجود العاملين في مجال المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة سيساعد على تخفيف حدة معاناة السكان الأفغان وسيمنع إصابتهم بمحنة أكبر، وبخاصة أثناء الفترة الانتقالية. ومن الضروري كذلك أن نعالج مسألة اللاجئين والمشردين داخليا، وأن نبذل جهودا كبيرة لكي نهيئ الظروف المؤاتية للسلامة والأمن، التي ستشجع هذه المجموعات على العودة إلى أماكنها الأصلية، دون خوف وفي ظل ظروف تكفل السلامة والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ودود (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكِ، سيدتي، على توليكِ رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ووفد بلادي مقتنع بأن مداولات المجلس ستسفر عن نتائج مثمرة في ظل قيادتك القديرة.

بينما تظل إندونيسيا على التزامها المطلق بالعمل مع المجتمع الدولي بغية القضاء على الإرهاب الدولي، فإنها تدرك أن الحالة في أفغانستان تتضمن جوانب هامة أخرى، أكثرها إلحاحا الجبهة الإنسانية. وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لهذه المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن والتي نرحب بها لمناقشة الحالة في أفغانستان، وبخاصة الأزمة الإنسانية المخيمة ذات الأبعاد الفاجعة التي يواجهها شعب أفغانستان أثناء هذا الصراع. وحتى قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، كان من الواضح بالفعل أن اللاجئين الأفغان يشكلون أكبر عدد من اللاجئين في العالم، إذ يقدر عدد اللاجئين الذين يعيشون في بلدان مجاورة ٤ ملايين، كما أن هناك أكثر من مليون مشرد داخل حدود أفغانستان. ونرى أن حالتهم ازدادت تفاقما، كما أشير إلى ذلك بحق في التقرير المرحلي للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان:

> ”وهناك قلة من الشعوب التي عانت ما عانى منه الأفغانيون... ومع ذلك بدا في مطلع عام ٢٠٠١ أنهم أصبحوا من الشعوب المنسية والمهملة مع تفاقم الأزمات الإنسانية في أجزاء أخرى من العالم التي استقطبت الاهتمام الدولي والمساعدة الإنسانية“. (A/56/409/Add.1، الفقرة ٤)

وتشاطر إندونيسيا المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء الحالة الإنسانية الفاجعة في أفغانستان. وفي هذا السياق تقدم جمهورية إندونيسيا، حكومة وشعبا، بمواردها وبقدراتها المحدودة، مساعدات إنسانية تبلغ قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار

لمساعدة اللاجئين الأفغان. وقد سلمها مؤخرا الوزير المنسق لرفاه الشعب، الذي سافر شخصيا إلى باكستان ليوصل المعونة بتنسيق دقيق مع جمعية الهلال الأحمر الباكستانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

الحالة الراهنة أكثر مدعاة للقلق لأن الأزمة الإنسانية يمكن أن تتفاقم إذا ازداد تدهور الأمن في أفغانستان. وذلك سيعوق الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية لتوصيل الضروريات الأساسية في الحياة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ولهذا، نحث جميع الأطراف المعنية على التحلي بضبط النفس والقضاء على مناخ النزاع والعنف. ومن المحتم والملح في هذه الساعة أن نقدم الدعم إلى المساعي التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة المتنوعة لتوصيل المعونة الإنسانية والإمدادات الضرورية الأخرى إلى السكان المحاصرين. وفي هذا الوقت العصيب، ينبغي لقادة الفصائل المختلفة أن يتغاضوا عن خلافاتهم في سبيل المصالح الواسعة النطاق لشعبهم، ويجب أن يبرهنوا على إرادتهم السياسية وحكمتهم ورغبتهم الأصيلة في إرساء السلام.

يجب على الأمم المتحدة، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تضطلع بدور حاسم في أفغانستان عن طريق التشجيع على تشكيل حكومة متعددة الأعراق عريضة القاعدة تمثل كل فئات الشعب الأفغاني. وفي هذا الصدد، يقدم وفد بلادي تأييده الكامل للأمين العام ولممثله الخاص المعني بأفغانستان في مساعيهما الرامية إلى مساعدة الشعب الأفغاني على إنشاء حكومة عريضة القاعدة. لقد حان الوقت أيضا لكي يعبئ المجتمع الدولي جهوده لإعادة تعمير أفغانستان وإعادة تأهيلها. ومع مراعاة أن الأوضاع الاقتصادية في البلد ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالسلام والاستقرار، فإن الأمر يتطلب جهدا والتزاما كبيرين من المجتمع العالمي. وفي غضون ذلك، تتطلب التطورات الآخذة في الظهور على أرض الواقع القيام على جناح السرعة بوضع ترتيبات مؤقتة، ومن المأمول أن تتحرك الأمم المتحدة لتحتل مكان الصدارة في هذه الجهود.

وأخيرا، تأمل إندونيسيا، بعد سنين طويلة من الصراع في أفغانستان، في أن تسفر جهودنا المتضافرة عن إسهام حاسم في إقرار سلام تمتد جذوره في أعماق التربة الأفغانية وفي روحها أيضا. وينبغي أن يكون سلاما يحترم على النحو الأوفى سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية، سلاما لا يحققه إلا شعب أفغانستان من خلال المشاركة في حوار بناء يقوم على أساس التراضي والتعاون. وسيقوم المجلس من جانبه بإبقاء الحالة في أفغانستان قيد نظره حتى تنتهي معاناة الشعب الأفغاني التي يعجز وصفها وحتى تستقر بصورة دائمة أواصر السلام على نحو دائم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يجتمع مجلس الأمن اليوم لبحث المسألة الأفغانية في ظل ظروف يتفق الجميع على أن لها حساسيتها الخاصة، في ضوء الأحداث المأساوية الإجرامية التي ارتكبت بحق الشعب الأمريكي الصديق والتي دفعت بهذا المجلس الموقر إلى أن يتخذ موقفه الحازم في القرار الصادر عنه بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي، والذي أدان فيه هذه الجرائم المرتكبة وأعاد التأكيد على التمسك بميثاق الأمم المتحدة و "الحق في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس". وتلى ذلك أعمال عسكرية تجري على أرض وفي سماء هذا البلد الإسلامي الشقيق الذي انحرف به البعض إلى مسار خطير. وفي هذا الصدد، نتابع بدقة التطورات العسكرية الحالية على الأرض، ونتوقع تمسك الجميع بقواعد صارمة لضبط النفس وعدم القيام بأعمال انتقامية جماعية أو فردية.

وإذ تتفهم مصر الدوافع والمبررات التي حدت بالولايات المتحدة لاستخدام القوة المسلحة ضد نظام حكم الطالبان في أفغانستان، فإنها أكدت دائما على أهمية العمل الجاد والملتزم لتفادي إلحاق الخسائر بالمدنيين الأبرياء من أبناء شعب أفغانستان. فلقد تعرض هذا الشعب النبيل، ربما لفترة تقرب من ربع قرن من الزمان، لمعاناة وشقاء لم يكن له يد فيها وكانت أراضيه مجالا فسيحا - للأسف الشديد - للعبة كبرى بين أطراف عديدة أدت إلى إلحاق الخسائر بأراضيه وقتل أبنائه الذين ساهم بعضهم للأسف الشديد أيضا، خلال الأعوام القليلة الأخيرة، في زيادة معاناة شعبهم من خلال الاشتراك في حرب أهلية ضروس. وقد حاول هؤلاء تحقيق أهداف ومصالح ضيقة أدت نتائجها في نهاية الأمر إلى وقوع هذا البلد في براثن نظام منغلق صارم لا يرحم أبناء شعبه، بل وفتح أراضي أفغانستان لاستخدام فئات خارجة، أعلنت الحرب على البشرية جمعاء.

إن شعب أفغانستان يتعرض اليوم لمأساة إنسانية ضخمة لا تلحق به الضرر الجسيم فحسب، ولكنها تهدد مستقبله وآماله في العيش في استقرار وسلام. ولا شك أن وقوف المجتمع الدولي كله لمساعدة هذا الشعب الأصيل يمثل حاليا مطلبا مُلحا. ويستدعي ذلك الأمر تحركا دوليا شاملا لمد يد العون والمساعدة وإيصال المعونات الإنسانية بشكل فوري وقبل حلول فصل الشتاء المعروف بقسوته المتناهية لكي يتم تفادي كارثة عظمى.

إن الحديث عن مستقبل أفغانستان يقتضي مراعاة العناصر التالية:

أولا، ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي دولة أفغانستان التي يجب أن تقيم علاقات حسن جوار مع كل الجيران وبقية أطراف المجتمع الدولي، تقوم على الاحترام المتبادل والتمسك بالشرعية الدولية.

وثانيا، أهمية أن يقوم أبناء أفغانستان أنفسهم بصياغة الشكل الجديد والأسلوب الأمثل لإدارة الحكم ومستقبله في بلادهم من خلال توافق حر لا يخدم إلا مصالح هذا الشعب المسلم في مجموعه.

وثالثا، امتناع القوى الخارجية عن أية محاولة لفرض النفوذ أو السيطرة.

ورابعا، اتخاذ المجتمع الدولي، وفي مقدمته القوى الكبرى والأخرى القادرة اقتصاديا، خطوات جادة لتأمين إعادة بناء أفغانستان بشكل يحقق الأمن والاستقرار والسلام لهذه المنطقة المهمة من العالم، ويبدأ مرحلة من تاريخ أفغانستان تتسم بالاستقرار وبالعمل من أجل التنمية وإنهاء المعاناة.

وخامسا، تجريد قوى الإرهاب والظلام من إمكانية استخدام أراضي هذا البلد في أعمال إرهابية تعرض استقرار الدول للاهتزاز وتدمر مصالح الشعوب وتحرق جسور التفاهم فيما بينها.

إن للأمم المتحدة دورها الهام والحيوي في مواجهة متطلبات التسوية الأفغانية والتي تفرض على الجميع التدبر والتدقيق فيما يمكن القيام به، والأعباء التي تستطيع الأمم المتحدة أن تتحملها. فالحرص واجب، والمسؤولية كبيرة. وأود هنا أن أعرب عن تأييد مصر الكامل للجهود التي يقوم بها السيد الأخضر الإبراهيمي في المجال السياسي ونتمنى أن تصل تلك الجهود إلى نتيجة مرضية. ونعرب عن استعدادنا للإسهام في هذا الصدد بما يمكن أن يعيد إلى أفغانستان استقرارها حتى تستطيع أن تكون عنصرا فعالا وإيجابيا في المسيرة الدولية.

إن مصر - التي تعرضت في السابق لحملة ضارية من العناصر الإرهابية ونجحت في هزيمتها ومن خلال سلطة القانون بأسلوب حاسم وبإرادة شعبية واضحة - لتؤيد

وتساند الإجراءات الدولية التي تتخذ لمكافحة الإرهاب الدولي لخدمة مستقبل البشرية جمعاء.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحي لي يا سيدتي في البداية بأن أقدم لك تهانيّ الصادقة على تولي جامايكا الرئاسة. فبعد أن عملت معكم في المجلس من قبل، أثق ثقة كاملة في قدرتكم وفي قدرة فريق المجلس التابع لكم على الاضطلاع بالمسؤوليات الجسام التي أنيطت بكم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري الحافل بالتحديات. وأود أيضا أن أثني على سلفكم السفير ريتشارد رايان، ممثل أيرلندا، على الكيفية الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ويعرب وفدي عن تقديره للمجلس على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة الحالة الهامة في أفغانستان في هذه الظروف الحرجة، التي يواجه فيها أهل أفغانستان من جديد فصلاً أليماً آخر في تاريخ بلدهم المأساوي. فهُم يواجهون الآن بلا خطأ جنوه قصفاً يومياً لبلدهم في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد لاذوا بالفرار من بيوتهم وقراهم لكي يبعدوا عن طريق الخطر تحت وابل القنابل الجبارة المنهمر على أراضيهم. فأصبح ما يزيد عن مليون منهم الآن لاجئين في بلدان مجاورة. وكثيرون غيرهم قد أصبحوا مشردين داخلياً، ينشدون الملاذ في الجبال الموحشة. وهم الآن يواجهون احتمال معاناة شتاء قارس طويل يقترب بسرعة، وهم لا يدرون هل سيقدر لهم البقاء بعد هذا كله. ومرة أخرى يتعين أن يعاني أهل أفغانستان البائس ثمار الصراع المريرة، الصراع هذه المرة بين حكومة الطالبان التي لم ينتخبوها وقوة عظمى بكل ما لها من جبروت عسكري كاسح.

وتفهم ماليزيا تماماً غضب حكومة وشعب الولايات المتحدة إزاء الهجمات الإرهابية البشعة التي تعرضت لها الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وقد أدنّا هذه الهجمات الشنعاء إدانة شديدة وشاطرنا الشعب الأمريكي أساه وألمه لوفاة الآلاف من الأبرياء دون مبرر. ونعرب مرة أخرى عن أعمق تعازينا لحكومة وشعب الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي فقدت بعض رعاياها في هذا الهجوم.

وقد فقدت ماليزيا أيضاً بعضاً من أبنائها في تلك المأساة. ويساورنا، بوصفنا دولة إسلامية، قلق بالغ لأن جماعة من المضللين الذين يزعمون أنهم يشاركوننا ديننا قد شنوا هذه الهجمات التي ليس لها ما يبررها باسم ديننا الحنيف. فقد شوّه هؤلاء الأشخاص مبادئ ديننا غير عابئين وسعوا للمساواة بين معتقداته المقدسة وبين عقيدتهم الإرهابية، مستغلين إحباطات المجتمع الإسلامي، أو الأمة، لإرضاء أغراضهم الضيقة الأنانية.

ومع أننا نتفهم الغضب العميق والرغبة الطبيعية في الانتقام من الجناة، لا نرى في استعمال القوة العسكرية مساراً حكيماً للعمل أو أفضل طريق لاستئصال خطر الإرهاب. نعم، استعمال القوة العسكرية طريق مشروع في العمل بوصفه إجراء من إجراءات الدفاع عن النفس، ولكنه ليس بالمسار الوحيد للعمل، أو أنجع المسارات أو أكثرها حكمة سياسية. ومن دواعي الأسف أن يعاني أهل أفغانستان الفقراء الذين طالت معاناتهم من جراء محاولة إنزال العقاب بمجموعة من الذين يُظن أنهم وراء الهجمات الإرهابية ومن يحمونهم. فهم ليسوا الأعداء الذين يجرى اقتفاء أثرهم، ومع ذلك فإنهم الذين يتحملون الوطأة العظمى لعواقب العمل العسكري وهم الآن يكافحون من أجل البقاء في هذا الشتاء

البارد. ومع أن إسقاط الأغذية من الجو للاجئين والمشردين يمثل في الواقع بادرة إنسانية، إلا أنه لا يكفي ولن يعوض المصاعب والصدمات التي يضطرون لتحملها والقصف مستمر بلا هوادة.

وبعد عقدين من الحرب الأهلية، أصبحت أفغانستان دولة فاشلة تقريباً. فانقساماتها العرقية والقبلية واللغوية والمذهبية حادة بقدر ما هي عنيدة. وقد ضاعفت من الصراعات العرقية الداخلية طوال سنوات عوامل خارجية زادت من الاستقطاب القائم بين أحزاب الشعب الأفغاني، فجعلت المصالحة مهمة أشق وطأة.

ولا ينبغي أن يكون تجنب الخسائر المدنية مجرد شاغل تكتيكي، بل ينبغي أن يكون أيضاً شاغلاً أخلاقياً. ويساورنا، كما في جميع عمليات القصف المماثلة، قلق خطير إزاء ما يسمى بالأضرار الجانبية، رغم الدقة التي كثر الحديث عنها والمفترض أن عمليات القصف الدقيق تتسم بها. وما يقلقنا هو هامش الخطأ العريض في تحديد الأهداف في الحملة العسكرية الحالية، مما أدى إلى الثمن الباهظ الذي أفيد بوقوعه في أرواح المدنيين. ولذلك فإننا ننادي بوقف القصف لتجنيب أهل أفغانستان الذين طالت معاناتهم المزيد من المشقة والعسر وليتاح لهم العودة إلى قراهم وديارهم لاستقبال موسم الشتاء ورمضان المقتربين على الأبواب. نعم لقد عرف عن البلدان الإسلامية أنها تشن الحرب مع بعضها البعض حتى خلال شهر رمضان، ولكننا لا ينبغي أن ننسى أن هذه الحرب ليست بين بلاد إسلامية. ومن المهم أن تراعى هذه النظرة بينما نقوم، نحن أعضاء المجتمع الدولي، بإعداد استراتيجية عالمية لمحاربة الإرهاب. فمن المهم ألا نخسر الحرب بسبب معركة.

ويكاد يكون من المؤكد أن تؤدي إطالة أمد الاشتباك العسكري إلى كارثة سياسية وإنسانية في أفغانستان. فلا يستطيع الشعب الأفغاني احتمال أزمة إنسانية أخرى من المحتمل أن تنشأ عن هذه الهجمات. ووفقاً لموظفي تقديم المعونة الإنسانية والعاملين في هذا المجال، يمكن أن يتعرض آلاف المدنيين للمجاعة وستلحق الطرق غير الصالحة لسير العربات الضرر بعمليات الإغاثة التي تعاني من عوائق شديدة. فقد كان إيصال المعونة في ظل الطالبان يشكل تحدياً هائلاً تحت أفضل الظروف. ومن المشكوك فيه أن يمكن في ظل مناخ العمل الأكثر مشقة في الوقت الراهن إيصال الإمدادات الإنسانية بالكميات المناسبة، إلى المواقع المطلوبة، وفي الوقت الملائم. وإزاء الحالة المريعة التي يعاني منها السكان الأفغان حالياً، فإننا نصرّ على أن تكون لأهداف الأمم المتحدة الإنسانية الأسبقية على الأهداف العسكرية الأكثر غموضا.

فالحرب على آفة الإرهاب حرب عالمية تشترك فيها جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وكل دولة عضو، بما في ذلك الدولة التي أنتمي إليها، مستعدة بل ومتشوقة إلى الانضمام لهذه العملية، ولو أن ذلك ليس بالضرورة في المجال العسكري. فهي عملية متعددة المحاور على جبهات كثيرة، منها الجبهة السياسية/الدبلوماسية، والأمنية/الاستخباراتية، والقانونية، والمالية، وغيرها. وتتطلب مكافحة الإرهاب النظر إلى ما هو أبعد من حادث إرهابي واحد وتقتضي النظر في السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً التي ينشأ منها الإرهاب. ويحتاج الأمر إلى استراتيجية وقائية يمكن أن تتمعن في جذوره. فلن يكفل تدمير مراتع تفريخ الإرهاب الدولي الخصبة سوى الأخذ باستراتيجية جيدة الصياغة، مقترنة بالعمل المتضافر.

وقد دعا الكثير من أعضاء الأمم المتحدة، بما فيهم ماليزيا، إلى عقد مؤتمر دولي معني بالإرهاب، لا للنظر في هذا الخطر من جميع جوانبه فحسب، بل أيضا لتناول مسائل هامة من قبيل تعريف هذا الشر وتحديد الخطوات العملية التي

يمكن اتخاذها لمحاربته. والاتفاق على التعريف أمر ضروري لكي نكفل تقديم المجتمع الدولي لأوسع نطاق ممكن من الدعم. وستكون لهذا المؤتمر أيضاً القدرة على تعبئة العمل على الصعيد الدولي دعماً لإبرام اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب يجري الآن التداول بشأنها في اللجنة السادسة. فلن يجد الدواء لهذا المرض سوى مؤتمر دولي على أرفع مستوى، وذلك بدلاً من الاقتصار على معالجة أعراضه كما يفعل العمل العسكري الراهن.

ولعل أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي في أفغانستان اليوم يتمثل في إقامة حكومة تخلف الطالبان في بلد دمرته منافسات عرقية عميقة. وقد يحل طرد الطالبان واستبدال نظام جديد بهم المشكلة العاجلة المتعلقة بتوفير الملاذ الآمن لأسامة بن لادن والقاعدة. ولكنه قد لا ينهي مع ذلك الحرب الأهلية في أفغانستان، والانقسامات العرقية والدينية في أوساط السكان أو النزعة الاستقلالية الحادة بين جنرالات الحرب.

ويتمثل الهدف المعلن من وراء العملية السياسية في:

"تحقيق تسوية سياسية عن طريق التفاوض، بهدف إقامة حكومة تمثيلية عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق يقبلها جميع الأفغان". (S/PRST/1999/29)

غير أنه لم يحرز تقريباً تقدم صوب إقامة حكومة متعددة الأعراق تحظى بالقبول من جانب غالبية الأفغان وجيرانهم. وتتمثل النتيجة والخطر المحتمل حدوثهما في إمكانية حدوث فراغ في السلطة لدى انسحاب أو انهيار حكومة الطالبان دون أن يوجد فريق مسؤول على استعداد لملء هذا الفراغ. ومن المهم في تصميم استراتيجية لأفغانستان أن نكفل عدم العودة إلى الفوضى والعصيان اللذين اتسمت بهما فترة ما قبل الطالبان.

وبما أن المبادرات الإقليمية السابقة قد عجزت عن تأمين المصالحة نظراً لعدم تمتع أية جماعة عرقية بأغلبية ساحقة، فلا مناص من أن تتصدر الأمم المتحدة الجهود المبذولة لإقامة حكومة متعددة الأعراق عريضة القاعدة. وبالرغم من أن السفير الأخضر الإبراهيمي الذي أعيد تعيينه مؤخراً ممثلاً خاصاً للأمين العام في أفغانستان شعر بالإحباط سابقاً إزاء تعنت جميع الأطراف المعنية، فإنه لا يزال أفضل أمل لدينا في التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وينبغي أن تدعمه جميع القوى الحريصة على أن تتمتع أفغانستان بالاستقرار، وأن تكون دولة قادرة على الاستمرار، يمكن أن تتحول إلى نبراس يهدي للأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. والقوى الكبرى، بما فيها جيران أفغانستان، يجب أن توحِّد صفوفها تحت رعاية الأمم المتحدة، لوضع خطة شاملة طويلة الأجل لتحقيق الرفاه السياسي والاقتصادي في ذلك البلد. فدعونا، ولو مرة، نضع مصلحة هذا الشعب الذي عانى طويلا في المقدمة. وأسوأ شيء يمكن أن يفعله المجتمع الدولي، بعد انتهاء المرحلة العسكرية، هو أن يتخلى عن الأفغان مرة أخرى، ويتركهم وحدهم يسوّون خلافاتهم السياسية. فنحن نعرف إلى أين قادنا ذلك المسار.

أما المطلوب لأفغانستان فليس بأقل من "خطة مارشال" من نوع ما. ومع ذلك، يجب أن تبدأ جهود التعمير في وقت مبكر، وأن تكون مؤيَّدة بدعم اقتصادي وسياسي دولي. وسيتطلب تثبيت الاستقرار في البلد تواجد شكل ما من أشكال حفظ السلام، للحيلولة دون عودة الصراع الداخلي، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل مصالح مختلف الفصائل.

وتثبيت استقرار أفغانستان الفقيرة بعد رحيل الطالبان لن يكون مهمة هينة نظرا للانقسامات الداخلية وعدم وجود توافق دولي في الآراء حول مستقبل الحكم في ذلك البلد. ومع ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون

مستعدة للمساعدة في إنشاء المؤسسات الديمقراطية في البلد، وإعداد شعبه للانتخابات التي ستجرى في المستقبل، بدعم من الحكومة الانتقالية.

ومن الواضح بداهة أنه، في أية مصالحة سياسية في البلد، يلزم اتباع نهج يشمل جميع الأطراف ويقوم على المشاركة. ولا يجوز للأمم المتحدة أن تتقاعس عن الاضطلاع بدور قيادي، بدعم متجدد من المجتمع الدولي، في الكفاح من أجل إقامة دولة أفغانية مستقرة وقادرة على البقاء - وهذه ليست بالمهمة المستحيلة، شريطة أن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة. ومن أجل أفغانستان، يجب ألا نفشل في هذه المهمة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا؛ أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكرك جزيل الشكر على إعطائي الفرصة لكي أتكلم بإيجاز عن هذه القضية المهمة.

إن وفد بلادي يقدر أيما تقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، والتي تجلّت في اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وفي العمل المتواصل الذي تضطلع به لجنة مناهضة الإرهاب للتصدي لتهديد لم يسبق له مثيل يتعرض له السلام والأمن الدوليان. ومما له مدلول خاص، من وجهة نظرنا، أن جميع أعضاء المجلس أعربوا بصوت واحد، في الاجتماع الوزاري الذي عقده المجلس بالأمس، عن عزمهم القوي على مكافحة الإرهاب. وجمهورية كوريا ستؤدي دورها للمساهمة في الجهد الدولي للقضاء على الإرهاب، بما في ذلك تنفيذ القرارات ذات الصلة.

ومن دواعي الأسف أن الجهود التي بذلها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة لم تكن مثمرة، على الرغم من فرض الجزاءات الموجهة ضد الطالبان. أما الآن، فقد تغيَّرت الحالة في أفغانستان بشكل مفاجئ، وأفرزت تحديات جديدة للأمم المتحدة، ولمجلس الأمن بصفة خاصة.

ونأمل في أن يتمكن الشعب الأفغاني من التغلُّب على المعاناة التي جلبتها سنوات ذاق فيها الأمرّين من الصراع والحكم القاسي على يد نظام الطالبان الحالي، وأن ينجح في بناء دولته الجديدة الحرة والديمقراطية. وفي هذا المنعطف، نعتقد أن أحد أهم الأشياء التي يتعيَّن عليه القيام بها، هو إقامة نظام سياسي تمثيلي عريض القاعدة يمكن لكل المجموعات العرقية والسياسية أن تشارك فيه، ويكون معبرا عن مصالحها المتنوعة. وفي هذه العملية سيكون بحاجة إلى تعاون ودعم من المجتمع الدولي، والبلدان المجاورة على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان المشترك الذي صدر بالأمس عن بلدان مجموعة ''الستة زائدا اثنين''، والذي تعهدت فيه ببذل جهود مشتركة لدعم شعب أفغانستان.

ووفد بلادي يقدِّر كل التقدير الأعمال التي اضطلع بها السيد الإبراهيمي في الشهر الماضي بشأن مسألة أفغانستان، بما في ذلك المشاورات التي أجراها بخصوص مستقبل البلد مع جميع الأطراف المحلية والأجنبية المعنية. ونحن ندين له بالعرفان على إحاطاته الإعلامية الشاملة، ونوافق تماما على توصياته المتعلقة بجملة أمور، منها الحكم المؤقت وقوات الأمن والمساعدة الإنسانية والتعمير الوطني.

ويحدونا الأمل في أن يواصل مجلس الأمن معالجة تلك القضايا بالتشاور مع الدول الأعضاء الأخرى المهتمة بالموضوع. وحكومة جمهورية كوريا تؤكد من جديد أن المهام العسيرة، كتلك المتعلقة بالقضاء على الإرهاب وإعادة

بناء أفغانستان، لا يمكن أن تنجح إلا عندما تعمد طائفة عريضة من البلدان إلى ضم حكمتها ومواردها إلى حكمة وموارد أعضاء مجلس الأمن.

ووفد بلادي يشاطر الأمم المتحدة قلقها العميق من احتمال وقوع كارثة إنسانية في أفغانستان، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم المشاكل الحالية المتعلقة بملايين اللاجئين. واسمحوا لي أن أختتم كلمتي باغتنام هذه الفرصة لكي أقول إن جمهورية كوريا تقدم ١٢ مليون دولار، في شكل مساعدة إنسانية طارئة، لصالح اللاجئين الأفغان سواء داخل أفغانستان أو حولها. وأؤكد للمجلس أننا أيضا سنبذل كل ما في وسعنا، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، لدعم جهود الإعمار، ولإعمال آلية فعالة لتأمين السلام والاستقرار في أفغانستان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثلة كازاخستان. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام على بيانه، وأن أشكر أيضا ممثله الخاص، السيد الإبراهيمي، على إحاطته الإعلامية.

لقد تسبب رفض حركة طالبان الامتثال لشروط الائتلاف المناهض للإرهاب في جلب معاناة جديدة للشعب الأفغاني. فقد ترك مئات الألوف ديارهم وانضموا إلى صفوف الملايين الذين عبروا حدود جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، وأقاموا في مخيمات ليس بها ما يكفي من مأوى أو غذاء. ومع اقتراب فصل الشتاء ووصول درجات الحرارة أثناء الليل إلى ما تحت الصفر، أصبحت الحالة الإنسانية هناك حرجة، إذا أخذنا في الحسبان موجة الجفاف الأخيرة التي حلّت بأفغانستان.

وحتى يتمكن المجتمع الدولي من إدارة الأزمة الإنسانية الراهنة، ينبغي له أن يكثف جهوده لإطلاق برنامج أكثر تنسيقا للإغاثة الإنسانية. ونحن نلاحظ، مع عظيم الارتياح، أن السفر الإبراهيمي أثار هذه القضية أثناء المشاورات التي أجراها مؤخرا مع البلدان المهتمة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام أن يعيد تعيين السفير الإبراهيمي - وهو شخصية سياسية مرموقة ودبلوماسي على درجة عالية من المهارة - بوصفه ممثله الخاص في هذه المنطقة المليئة بالتعقدات. وحكومة بلادي مستعدة للتعاون معه في اضطلاعه بالمهام الخطيرة التي تنتظره.

إن الحالة في أفغانستان تتغير بسرعة، إلا أنها لا تزال معقدة، ولا تزال تشكِّل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ومن الضروري ضمان أن تظل العمليات التي ينفذها الائتلاف محدودة في نطاقها ومدتها، حتى نتجنب قدر الإمكان وقوع إصابات بين المدنيين الأبرياء.

لقد صار شعب أفغانستان منهكا إلى أقصى حد، بعد أكثر من ٢٠ سنة من الصراع المكثَّف. وهو يريد أن يعيش في سلام وأمن، وأن يبني بلده من جديد. وواجبنا هو أن نوفر دعمنا الجماعي لبلد تحمَّل طوال هذه السنوات أحداثا مأساوية ومفجعة. وعلينا أن نساعد الشعب الأفغاني على حل مشاكله الداخلية، وإنشاء حكومة قادرة على صون الاستقرار والتعايش السلمي مع الدول المجاورة.

ونحن نرى أنه لكي نجد حلا للصراع الأفغاني، لا بد من أن يُحترم مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية. كما أن عدم تدخل أي قوات أجنبية يُعد من الشروط الضرورية لكفالة إمكانية عودة ذلك البلد إلى حياته الطبيعية. وترى حكومة بلادي أن الدور الحيوي لحسم الصراع في أفغانستان يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وقد أكد رئيس جمهورية كازاخستان السيد نور سلطان نازاربايف في الخطاب الذي ألقاه في اجتماع الهيئات الدبلوماسية يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ على الضرورة الملحة للتوصل إلى تسوية للحالة في أفغانستان. وهو يشاطر في ذلك الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام والذي مؤداه أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير شاملة في المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية فضلا عن مجال حقوق الإنسان، وقد أوصى اليوم السفير الإبراهيمي بالخطوط العريضة لهذه التدابير التي تستند إلى تشخيص متأن للأوضاع الحالية في ذلك البلد.

ومن الحتمي أن نقوم بعد الانتصار على الإرهاب بإنشاء حكومة تمثيلية متعددة الأعراق، والتحضير لإجراء الانتخابات في أفغانستان. وينبغي أن تتمثل المرحلة التالية في عملية التعمير وإعادة البناء. ونرى أن أحد السبل الأساسية لاستقرار الوضع في أفغانستان هو تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك البلد.

وتطالب كازاخستان بعقد اجتماع خاص للنظر في الحالة في أفغانستان وآسيا الوسطى من أجل وضع نُهج مشتركة للقضايا المتعلقة بتحقيق تسوية بين الأطراف الأفغانية، واعتماد تدابير فعالة في هذا الخصوص. وبغية الاضطلاع بدور فعال في عملية إعادة إعمار أفغانستان، نؤكد من جديد مقترحنا الداعي إلى عقد جولة لمحادثات السلام بين كل الأطراف المعنية، تعقد في مدينة ألماتي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن حل المشكلة الأفغانية ينبغي أن يخدم السلام والاستقرار في المنطقة، وأن كل الأطراف المعنية ينبغي أن تتصرف بحسن نية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل الأرجنتين. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول أفغانستان؛ ونعتقد أنها جاءت في توقيت مناسب تماما. ففي الساعات القليلة الأخيرة، أدى تطور الوضع العسكري على الصعيد الميداني إلى زيادة إلحاحية وضرورة دور الأمم المتحدة في البحث عن حل سياسي مقبول ودائم للصراع الأفغاني.

وتمشيا مع التزامها القوي بصون السلم والأمن الدوليين والاستقرار الإقليمي تتابع الأرجنتين عن كثب عملية المشاورات الجارية حول مستقبل أفغانستان، وتؤيد تمام التأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص السفير الأخضر الإبراهيمي.

ونرى أنه لكي يكون النظام السياسي الذي سينشأ في أفغانستان متسما بالشرعية، فلا بد من أن يكون ممثلا للتكوين المتعدد الأعراق للشعب الأفغاني، وأن يكون مفتوحا لمشاركة كل الذين لديهم الرغبة في بدء عهد جديد من التعايش السلمي والتسامح واحترام حقوق الإنسان. وينبغي ألا تستبعد من الساحة السياسية سوى المتعصبين والمتطرفين.

ونرى أن أي ترتيب سياسي واقعي لأفغانستان لا بد من أن يأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، لا بد لنا من أن نساعد الحكومة الجديدة في تحقيق الاستقرار والأمن. وبالتالي، قد يكون من الضروري دعمها بآلية أمنية تشتمل على مكون دولي أيضا.

وللأمم المتحدة دور سياسي وإنساني مركزي تضطلع به في مساعدة الشعب الأفغاني وقادته على التوصل إلى اتفاق سياسي قابل للنجاح عمليا. ونظرا للطبيعة العالمية والولاية واسعة النطاق للأمم المتحدة، فإن لديها الشرعية السياسية اللازمة لتمكينها من المساعدة في إنشاء حكومة انتقالية. ومن الواضح أن هذه الحكومة الجديدة أمر يخص

الشعب الأفغاني، وأن الأمم المتحدة يمكنها أن تساعد القطاعات المختلفة من ذلك الشعب في تيسير إنشاء تلك الحكومة وتوطيدها.

واضطلعت الأمم المتحدة، وينبغي لها أن تواصل الاضطلاع، بدور حيوي في توزيع المساعدة الإنسانية، بدعم من البلدان المانحة. وسيتعين عليها أن تقدم المساعدة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية لأفغانستان. فالتنمية تشكل عنصرا أساسيا من عناصر إحلال سلام مستقر ودائم.

ونظرا للخبرة الواسعة التي اكتسبتها الأرجنتين في مجال حفظ السلام، فإنها تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في إعادة إعمار أفغانستان وذلك من خلال تقديم الموارد العسكرية والمدنية اللازمة لدعم استقرار حكومة المصالحة والوحدة الوطنية وتقديم المساعدة الإنسانية للشعب الأفغاني. وبهذه الطريقة، يمكننا من خلال العمل مع دول أخرى في إطار الأمم المتحدة أن نساهم في تهيئة بيئة آمنة لإعادة إعمار أفغانستان ولتوزيع المساعدات الإنسانية على شعبها الذي طالت معاناته.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثلة شيلي تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لها الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغلت السيدة ألفيار فالترويلا (شيلي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية لشيلي.

السيدة ألفيار فالترويلا (شيلي) (تكلمت بالاسبانية): لقد أدانت شيلي الأعمال الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر إدانة قاطعة لا لبس فيها. وقال رئيس جمهورية شيلي السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار في بيانه الذي ألقاه في المناقشة العامة، إن تلك الأعمال الإرهابية تعد هجوما على قيمنا وإيماننا بعالم أفضل يقوم على أساس الحوار والتعاون. وقد أصبحت تلك القيم هدفا للتعصب الإرهابي، الذي أدى إلى العمل العسكري الجاري حاليا في أفغانستان.

واتخذ كل من مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات تستهدف إنشاء آليات فعالة للتعاون بين البلدان من أجل التصدي للإرهاب الدولي. ونحن نرحب بتلك القرارات، التي تعبر عن الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذه العملية – وهو دور ينبغي تكثيفه عندما يصبح من الضروري اعتماد تدابير تستهدف تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار الوطني في أفغانستان، وبالتالي في المنطقة كلها.

وهذا هو السبيل المؤدي إلى صون السلم والأمن الدوليين، الذي يتحمل هذا المجلس مسؤوليته الأساسية. وتؤيد شيلي مقترحات السفير الإبراهيمي التي تستهدف إنشاء عملية انتقالية من شأنها أن تسمح لشعب أفغانستان بأن يقرر مصيره وينشئ حكومة ديمقراطية تحترم تماما سيادة القانون وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ونود أن نشكره على جهوده التي لا تني الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي ودائم لمشكلة مفرطة التعقيد.

إن أفغانستان إحدى أفقر البلدان في العالم. ومما له أهمية بالغة، أنه ما إن نقيم حكومة ديمقراطية، ينبغي للجهود

التي يبذلها الأفغان أنفسهم أن تكون مصحوبة بالتزام مستمر من المجتمع الدولي بالمساعدة على تخفيف الأزمة الإنسانية؛ للتمكين من عودة اللاجئين؛ ولوضع الأساس لاقتصاد وتنمية اجتماعية يتسمان بالاستدامة، فذلك أمر بالغ الأهمية للاستقرار السياسي.

ولكن من الواضح أن حل الحالة الصعبة السائدة في أفغانستان ليس سوى خطوة على طريق هزيمة الإرهاب الدولي. وكما قال السفير الإبراهيمي صباح اليوم، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بوجود دول مفككة ومعدمة جديدة تعيد إنتاج دورة الخطر الإرهابي. ويجب على التحالف المناهض للإرهاب وضع سياسات إنمائية لتلك المناطق التي تبدو باقية على هوامش العولمة والتقدم.

وتثق شيلي في أن الأمم المتحدة والمجلس سيواصلان تقديم إسهام فعال، حتى يتمكن أبناء أفغانستان من استعادة حقهم في الحياة في ظروف تتوفر فيها الكرامة والتسامح والسلم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل أفغانستان، وأعطيه الكلمة.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالفرنسية): إنني ممتن لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد الجلسة بمجلس الأمن بغية مناقشة الحالة في بلدي، الذي يمر اليوم بفصل جديد في تاريخه. وأود أيضا أن أهنئك على الطريقة الممتازة التي تديرين بها أعمال المجلس. وإني ممتن أيضا لجميع من يجلسون حول هذه الطاولة وفي قاعة المجلس هذه، الذين أعربوا عن أفكار هامة جدا لمساعدة بلدي.

لقد دخلت قوات الأمن التابعة لدولة أفغانستان الإسلامية العاصمة بالأمس بدون أي إراقة دماء بين السكان المدنيين. وعندما كانت تلك القوات لا تزال على مشارف المدينة، بدأ أعضاء الطالبان، قبل فرارهم، نهب المصارف ومحلات صرف العملة الأجنبية. ودخلت قواتنا الأمنية العاصمة لتلبية الاحتياجات الماسة للسكان وتوقعاتهم، ولملء الفراغ السياسي والإداري الناشئ عن الفرار العاجل لأعضاء الطالبان – من الأفغان والأجانب معا – ومرتزقة القاعدة، الذين شنوا هجمات على السكان المدنيين والذين نهبوا أيضا المصارف في كابول.

ومدينة كابول، التي ظلت عاصمة للبلد خلال أكثر من قرنين، تقع في جنوب أفغانستان، شمال سلسلة جبال هيندو كوش. وتنبغي الإشارة إلى أن العديد من أعضاء قوات الأمن الذين وصلوا إلى كابول لديهم عائلات وأحبة هناك.

وإننا نعتبر أن هذه المرحلة الجديدة لا تمثل تقدما نحو السلم والوحدة الوطنية في أفغانستان فحسب، ولكن أيضا نصرا كبيرا من جانب الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي وكل الدول، بما في ذلك جيراننا، ضد الإرهاب في العالم. وهذه المرحلة الجديدة لا تمثل احتكارا للسلطة يفضل قطاعات معينة من السكان على غيرها، ولكن، عوضا عن ذلك، أملا جديدا لكل الأفغان من مختلف الجماعات العرقية، الذين سيحددون في حرية وبطريقة ديمقراطية مستقبلهم السياسي والاجتماعي.

وحكومة دولة أفغانستان الإسلامية والجبهة المتحدة، التي تمثل طرفا فيها، تدعوان ممثلي الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية وكل البلدان الصديقة إلى المجيء إلى كابول لترى بأعينها كيف دخلت قواتنا الأمنية المدينة، ولتشهد أيضا الاستقبال الحار الذي استقبلها به سكان كابول.

وبالمثل، فإن أحد قادة الباشتون، حميد كارزائي، الذي كان نائبا لوزير الخارجية في عام ١٩٩٦، وهو ابن القائد الشهير عبد الأحد كارزائي، ينظم الآن – بمساعدة الجنرال عارف نورزائي، الذي صحب القائد مسعود خلال

زيارتـه الرسميـة إلى البرلمـان الأوروبي في فرنسـا - المقاومـة المسلحة في الجزء الجنوبي من البلد. ونعرف أن زعيما آخر، القائد عبد الحق، الذي كان يعد لقتال الطالبان في المقاطعات الشرقية والجنوبية، قـد خذلتـه بعـض أجـهزة الاسـتخبارات الأجنبية وأعدمته الطالبان قبل أسبوعين.

ومنـذ ١١ أيلـول/سبتمبر، عندمـا حدثـت الهجمـات الإرهابيـة الشنيعة والخسيسـة على نيويورك وواشـنطن - أو، على نحو أكثر تحديدا، منذ ٩ أيلول/سبتمبر، يـوم الهجـوم الإرهابي الجبان ضد زعيمنا الوطني، القائد مسعود - أصبحنا نحن دول وشعوب الأمم المتحدة نواجه مسألتين هامتين.

المسـألة الأولى تتعلـق بالتدابـير الفعالـة لمكافحـة الإرهـاب في العـالم والقضـاء عليـه، والمسـألة الثانيـة تتصـل بكيفيـة إنشـاء نظـام سياسي في أفغانستان يقوم على أسـاس القـانون، والديمقراطيـة التعدديـة واحـترام حقـوق الرجـال والنساء. والواقع أن من الواضح أن هـاتين المسـألتين ترتبطـان ارتباطا وثيقا.

وكمـا يعلـم المجلس، إن أفغانسـتان وأبناءهـا ضحايـا لظاهرة مزدوجـة خارجـة تمامـا عـن نطـاق سـيطرتهم: فمـن جهـة، هنـاك الأعمـال الإرهابيـة الـتي تقـوم بهـا الجماعـات والحركات الأجنبية التي استوطنت بطريقـة غير مشروعة في أفغانستان والمرتبطة ارتباطا وثيقـا بشـبكات الإرهـاب الـدولي و، مـن الجهـة الأخرى، هنـاك سياسـة الإرهـاب الـتي تنفذهـا الطالبـان وحلفاؤهـا الأجـانب، والمخالفـة للمبـادئ الأساسـية للإسلام والتقاليد الأفغانية، والمضادة للكرامة الإنسانية.

والمسـألة الأولى - مكافحـة الإرهـاب - كـانت موضوع استعراض شامل من الأمم المتحدة في أيلـول/سـبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وقد بيَّنَّا بوضـوح للجمعيـة العامـة ولمجلس الأمـن رغبتنـا القويـة في تخليـص أفغانسـتان والشـعب الأفغـاني نهائيـا، بمساعدة المجتمـع الـدولي، مـن بـؤر الإرهـابيين الأجـانب وقـوات الطالبـان، ومـن بينـها تلـك الـتي يقودها أسامة بن لادن.

وبالنسـبة للسـؤال الثـاني، المتعلـق بمسـتقبل البلـد السياسـي، فـهذا هـو الشـاغل الرئيسـي اليـوم للأمـم المتحـدة وأعضائـها، وكذلـك لدولـة أفغانسـتان الإسـلامية والجبهـة المتحدة، التي هي جزء منـها. إننـا ندعـم تمامـا جميـع الأعمـال والتدابـير الـتي تم تقريرهـا وتنفيذهـا في هـذا الصـدد وفقـا لقرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، والتي وافقنـا عليـها. وفي هذا السياق، نشـيد بجـهود الأمـين العام كوفي عنان وممثله الخـاص، السيد الأخضر الإبراهيمـي، وندعمـها. وعلى نحـو ممـاثل، نعـول على الدعـم الثـابت مـن جميع الـدول الأعضـاء، ولا سيما الـدول الأعضـاء في مجلس الأمن.

لقـد اسـتمعنا بعنايـة شـديدة إلى البيانـات المثـيرة للاهتمام والمفيدة جداً التي تم الإدلاء بها اليوم، وكذلـك إلى مقترحـات الأمـين العـام وممثلـه الخـاص. ونحـن ممتنــون للسـيد الإبراهيمي على خدماتـه، السابقة والحاليـة، للأمـة الأفغانيـة. وتسـتحق مقترحاتـه دعمنـا الكـامل. وفي بعـض الحـالات، ستكون محادثاته القادمة مع دولة أفغانستان الإسلامية بـالطبع مثمرة. وسوف نتذكر ذلك بقدر الإمكان. إن هدفنا النـهائي هـو أن نتمكـن مـن تهيئـة الظـروف اللازمـة بحيـث يتمكـن الشعب الأفغاني من اختيـار دسـتوره ونظامـه السياسـي بحريـة وديمقراطية من أجل إيجاد أفغانستان حرة ومستقلة تقوم على أساس مبادئ الإسلام وسيادة القـانون والديمقراطيـة التعدديـة وحقـوق الرجـال والنسـاء واحـترام المبادئ الأساسية للقـانون الدولي التي يجسـدها الميثاق وممارسة الأمـم المتحـدة. وسـوف نكافح أيضا إنتاج المخدرات والاتجار بها.

ويعتمـد إحـلال السـلام في أفغانسـتان وتوطيـده علـى الأفغان أنفسهم في المقام الأول وعلى كل من يمثلـهم بشـكل

قانوني ومشروع. ولقد ضحَّى حتى الآن جيلان تقريبا من الأفغان بأنفسهم من أجل حريتهم واستقلالهم. واليوم يدفع الشعب الأفغاني ثمنا كبيرا للتدخل الأجنبي وللحرب ضد الإرهاب. وما من جماعة عرقية – البشتون أو الطاجيكيون أو الأوزبكيون أو الهزارا أو غيرهم – لديها أغلبية مطلقة في أفغانستان، ولذلك نحن بحاجة إلى حكومة متعددة الأعراق وذات قاعدة عريضة في البلاد.

إننا نحترم الاتفاق الخاص بأفغانستان المبرم في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في إطار عملية روما تحت رعاية ملك أفغانستان السابق. ونقول بكل وضوح إلى أبناء وطننا إن أفغانستان والشعب الأفغاني في خطر وإننا بحاجة إلى تضامننا ووحدتنا الوطنيتين اللتين كانتا تظهران دائما في الظروف الاستثنائية بغض النظر عن خلافاتنا أو خصوصياتنا العرقية أو اللغوية بحيث نعود سلميا وبدون صراع أو منازعات داخلية إلى طريق السلم والأمن ونعيد بناء مستقبلنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ونقول أيضا إلى جيراننا وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى المجتمع الدولي أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف بدون وضع حد نهائي للتدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر على حد سواء – ولا سيما التدخل الذي تمارسه باكستان التي قادت أفغانستان إلى حافة الهاوية والذي ما زالت له عواقب وخيمة على بلدنا والمنطقة والعالم. ونذكر بصفة خاصة الأحداث المأساوية التي وقعت في أفغانستان بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، وخصوصا الأحداث التي وقعت في كابول. وكان التدخل الأجنبي المباشر في شؤوننا الداخلية وهو السبب الأساسي في إثارة تلك الأحداث.

ومثلما نتفهم تماما رغبة باكستان في عدم رؤية إنشاء سلطة في أفغانستان معادية لمصالحها المشروعة فإننا نرفض أيضاً أن يملي بلد مجاور على الأفغان تعيين حكومتهم أو إدارة سياستهم المحلية والدولية. ولا يوجد بلد له الحق في ممارسة حق النقض إزاء حق الأمة الأفغانية في تقرير المصير. وأخيرا نقول الشيء نفسه لبلدان أخرى مجاورة ولبقية بلدان العالم، التي تعرف تمسك الأفغان بالحرية والاستقلال بغض النظر عن الثمن.

ومن وجهة نظر عسكرية، ظلت دولة أفغانستان الإسلامية والجبهة المتحدة، التي هي جزء منها، وبالرغم من مواردهما المادية غير الكافية إلى حد كبير، تحاربان منذ أكثر من خمسة أعوام وسوف تستمران في ذلك بنفس النتائج التي شهدناها اليوم وضد قوة الطالبان وجيوب الإرهابيين الأجانب على أراضينا. كذلك يجب أن نشدد على أن الجبهة المناهضة للطالبان والإرهابيين ليست مقصورة على الجزء الشمالي من البلاد وحده ولكنها تمتد أيضا بدرجة كبيرة إلى باقي البلاد وتشمل بشكل متزايد كل عناصر الشعب الأفغاني.

وبالمثل، ومن وجهة النظر السياسية، نحن نجتهد لكي نقيم مع ممثلي كل قطاعات الشعب الأفغاني نظاماً سياسياً مقبولاً لكل الأفغان. وحسب الدروس التي استخلصناها من القائد مسعود، نود أن نراعي كل الآثار الإيجابية والسلبية لتجربتنا السياسية في أفغانستان في العقدين الماضيين والتغييرات التي وقعت في العالم خلال تلك الأعوام العشرين.

ونظرا للأحداث الجارية الآن والنجاحات التي حققتها قواتنا العسكرية بدعم كامل من الشعب الأفغاني، سنفعل كل ما بوسعنا لتخفيف معاناة شعبنا وتجنب أي نوع من الفراغ أو الإعاقة السياسية في إدارة البلاد، خاصةً في كابول. ولكن من الواضح أيضا أنه ظل في الظروف الراهنة يحتاج الشعب الأفغاني إلى دعم الأمم المتحدة والمساعدة الدولية مثلما سيحتاجهما في المستقبل. وستكون تلك

المساعدة ضرورية ليس لاستعادة السلم وتوطيده فحسب، بل أيضاً للملايين من اللاجئين في الداخل والخارج، ولنتمكن من إنشاء كل المؤسسات السياسية والإدارية لتعمير البلاد واقتصادها ونسيجها الاجتماعي والثقافي، والذي تم الإضرار به بشدة.

وتعوِّل دولة أفغانستان الإسلامية والجبهة المتحدة، التي هي جزء منها، مثل الشعب الأفغاني بأسره، على دعم ومساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حتى تتمكنا من تحقيق كل هذه الأهداف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): في ختام هذه المناقشة، أعتقد أنه من واجبي أن أعبِّر عن بالغ التقدير لكم، سيدتي، ولمعالي وزير خارجية جامايكا ووزراء الخارجية والممثلين الموقَّرين الآخرين، الذين حضروا وشاركوا في هذه المناقشة المفتوحة للمجلس بشأن أفغانستان. وإنني ممتن حقا لكم، سيدتي الرئيسة، ولهم أيضا على كلمات الدعم والتشجيع الرقيقة الموجَّهة منكم جميعا إلى الأمين العام وإليَّ. إن الأمين العام ونحن جميعا الذين نعمل معه بشأن هذه القضية الدقيقة نشعر بالسعادة والتشجيع بفضل تأييدكم. وبيت القصيد هنا هو أن الرسالة التي تخرج من المجلس إلى العالم سيتلقاها شعب أفغانستان بوصفها رسالة التضامن والأمل التي يحتاج إليها بشدة وسيرحِّب بها أيما ترحيب.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد الإبراهيمي على بيانه. وأود أن أنضم إليه لتوجيه الشكر إلى كل من شاركوا في هذه المناقشة المفتوحة، والتي أتاحت فرصة لأعضاء الأمم المتحدة للاستفادة من الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان، وأن يعبِّروا عن آرائهم بشأن الوضع في أفغانستان. أي الآراء المعبَّر عنها هنا اليوم سوف تثري مداولات المجلس في المستقبل بكل تأكيد. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير الوفد الجامايكي للكلمات الطيبة التي وُجهت إليه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.